المركز الجامعي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

دور سياسات الإنفاق العام في عملية التنمية الاقتصادية

" حالة الجزائر للفترة (2001-2014) "

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص علوم مالية

إعداد الطالبتين:
بساس هاجر
صوالح ابتسام

إشراف الدكتور:
رابحي بو عبد الله

لجنة المناقشة:

الأستاذ: معزوز فتح الله.....رئيسا
الأستاذ: رابحي بو عبد الله..... مقررا
الأستاذ: خيثر الهواري..... ممتحنا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد والشكر لله تعالى نحمده ونستعينه الذي قدرنا ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على الرحمة المهدات وحبيبنا المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم واجمعنا معه في الفردوس الأعلى، كما نحمده على إلهامنا الصبر طيلة مشوارنا فقد اتخذناه سلاحا لنا في كل خطوة خطوانها، فكان لنا العون منه فنعم المولى.

ولا يسعنا ونحن نضع بحثنا هذا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل.

إلــى الدكتور رابحي بو عبد الله

الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث ومتابعته معنا خطوة بخطوة ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات القيمة ونتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، و كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

.

إهداء

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

سورة التوبة (الآية 105)

إلى أحق الناس محبة إلى من زرع في نفسي الحب و الاجتهاد إلى من أنار لي مسالك العلم و التعلم إلى من أقرضني دون رجعة ونزع من روحه وراحته لإسعادي أبي الغالي

إلى من جئت اركع لها فوجدت الركوع لغير الله حرام، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الغالية

أطال الله عمرهما

إلى نبع الأمان الذي احتمي به بعد والدي وهم مصدر فخري واعتزازي إخوتي حمودة ، فتحي

إلى اعز الناس إلى قلبي أخواتي كريمة، شيماء، سمرة

إلى من رافقني طيلة مشواري وألهمني الصبر في انجازي هذا العمل المتواضع إلى خطيبي "نور الدين الحاج عثمان" حفظه الله

إلى من اختارها الله لتكون عائلتي الثانية وأختي وشاركتني هذا العمل صوالح ابتسام

إلى كل العائلة و الأقارب إلى كل زميلاتي في الدراسة

نصيرة

حكيمة

إيمان

فاطمة

مسعودة

أمينة

إلى كل طالب علم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و اجتهادي لسنوات إلى رمز الحب و العطاء و الوفاء، إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة العين

أمي الحبيبة حفظها الله

إلى من اقتسمت معهم حلوة الحياة و مرها إلى إخوتي حفظهم الله

إلى خالي الذي افني عمره في العمل من اجل أن نكون دائما في أعلى المراتب إلى جدي

وجدتي اللذان ساعداني كثيرا بدعواتهم

إلى كل خالاتي وأزواجهم وأولادهم

والى أخوالي وزوجاتهم وأولادهم

إلى من قاسمتني هذا العمل المتواضع أختي وصديقتي بساس هاجر وكل عائلتها الكريمة

إلى كل صديقاتي وكل من عرفني وأحبني :

سارة

نصيرة

حكيمة

إيمان

فاطمة

مسعودة

أمينة

إلى كل من نساه عقلي وكل طالب علم

الملخص

تهتم هذه المذكرة بدراسة موضوع سياسات الإنفاق العام في عملية التنمية الاقتصادية مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014) وتهدف في الجانب النظري إلى إبراز دور السياسات الإنفاقية وتطورها في الفكر الاقتصادي إلى جانب دورها الهام في تمويل التنمية الاقتصادية .

ومن خلال الدراسة التطبيقية للجزائر حاولنا إبراز أهمية البرامج التنموية خاصة و إن الجزائر من الدول النامية التي تعمل إلى الوصول للدول الناشئة، عبر تحسين مستوى مختلف مؤشراتها الاقتصادية في ظل الاستقرار الذي تمر فيه خلال هذه الفترة.

-الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام ، التنمية الاقتصادية، البرامج التنموية، المؤشرات الاقتصادية.

Résumé :

Cette recherche s'intéresse à l'étude des politiques de la convention générale et dans le processus du développement économiques de l'Algérie durant la période (2000-2014).

Dans le cadre théorique on souligne le développent et le rôle des politiques des conventions dans la pensée économique, ainsi que son rôle dans le financement du développement économique. Cette importance est étudiée dans notre cadre pratique tout en étant conscient de la situation de l'Algérie qui est un pays en voie de développement et qui tente de conquérir le rang des pays émergents en améliorant les différents niveaux des ces indicateurs économiques durant la période de stabilisation.

Mots clés :

Convention générale, le développement économique, les programmes de développement, les indicateurs économiques.

الـفـهـــرس

الـفــهــرس

التشكر

الإهداء

الملخص..... II

فهرس المحتويات..... III

قائمة الجداول و الأشكال.....VII

مقدمة عامة..... أ- و

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة 1

مقدمة: 2

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي..... 3

المطلب الأول: مراحل الإنفاق العام من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد..... 3

المطلب الثاني:التنظيم الفني للنفقات العامة 4-6

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة. 7

المبحث الثاني:قواعد و محددات النفقات العامة 8

المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة 8-9

المطلب الثاني: حدود الإنفاق العام. 12-13

المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام 14

المبحث الثالث: تقسيمات الإنفاق العام وتأثيراته الاقتصادية 15

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة وفق المعيارين 15-20

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب التشريع الجزائري. 21-24

المبحث الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة. 25

المطلب الأول: أسباب التزايد الظاهرية للنفقات العامة. 25

المطلب الثاني: أسباب التزايد الحقيقية للنفقات العامة..... 26-27

المبحث الخامس: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة..... 28

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة. 29-30

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة..... 31-33

خلاصة الفصل..... 34

الفصل الثاني :أساسيات التنمية الاقتصادية..... 35

مقدمة..... 36

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية..... 37

المطلب الأول: مفهوم التنمية. 37

المطلب الثاني: العوامل المساعدة في التنمية..... 37

المطلب الثالث:أبعاد التنمية:..... 38

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية 40

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:..... 40

المطلب الثاني: مفهوم التخلف الاقتصادي و خصائصه. 41-41

المبحث الثالث: نظريات و أهداف التنمية الاقتصادية..... 43

المطلب الأول : نظريات التنمية الاقتصادية..... 43-46

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية..... 48-48

المبحث الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية..... 50

المطلب الأول: مصادر الداخلية التنمية الاقتصادية: 50

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية. 51-51

المبحث الخامس: متطلبات و معوقات التنمية الاقتصادية..... 53

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية..... 53-53

المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية 55-56

خلاصة الفصل 58

الفصل الثالث :دور السياسات الانفاقية في التنمية الاقتصادية 59

مقدمة: 60

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وبعد تطبيق المخططات التنموية 61

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد قبل تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي2001-2004 61

المطلب الثاني : وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق المخططات التنموية2015/2001. 62-70

المبحث الثاني : تحليل أثر سياسات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) 71

المطلب الأول: اثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 71

(2001-2004) 71-73

المطلب الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على التنمية الاقتصادية خلال الفترة

(2004-2009) 74-75

المطلب الثالث:اثر برنامج التنمية الخماسيعلى التنمية الاقتصادية في الجزائر

(2010-2015). 76-78

خلاصة الفصل 79-80

الخاتمة العامة 81-85

قائمة المراجع: 86

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	البيـــان	الصفحة
3-1	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	63
3-2	قطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو2004- 2009	66
3-3	برامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2009- 2014	69
3-4	برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي2009- 2014	70
3-5	برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي2009- 2014	70
3-6	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)	71
3-7	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009)	74
3-8	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2015)	76

قائمة الأشكال

الرقم	البيـــان	الصفحة
1-1	أقسام الرقابة على الإنفاق	11
2-1	تقسيم النفقات العامة حسب المعيار العلمي	15
3-1	آلية عمل الأثر المضاعف و المعجل	33
1-2	الدائرة المفرغة لعملية التنمية الاقتصادية	47
1-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2004	72
2-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009	74
3-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر2010-2015	77

مقدمة عامة

1- توطئة:

بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت معها كافة أدوات السياسة المالية وانعكس هذا التطور على مفهوم الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية، ولتوضيح تطور حجم وهيكلة الإنفاق العام في الجزائر استخدمت المنهج الوصفي والأساليب القياسية الحديثة، و توقف الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على عوامل عدة أهمها طبيعة الإنفاق وهدفه وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق والوضع الاقتصادي السائد.

ومع تطور مناهج وأساليب التخطيط الاقتصادي، اكتسبت الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة، حيث أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعمل الدولة من خلالها على التحكم وتطوير أدوات الرقابة وزيادة كفاءة الإنفاق العام، ولخصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الإنفاق العام في الجزائر أخذ الدور الكبير في النشاط الاقتصادي، واستمر تزايده مرافق لتوجه الدولة الاجتماعي مع أهمية الإنفاق العام في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه نحو مجالات تخدم التنمية الشاملة ، و التأكيد على ضرورة التوجه نحو المزيد من الإنفاق على الصحة و التعليم لما لهم من قوة دافعة لتنمية، مع الاستمرار في بناء قاعدة صلبة من البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو لتحقيق تنمية عادلة و مستدامة.

وخلال كل مراحل التنمية في الجزائر يبقى للإنفاق العام دور بارز في تحقيق الأهداف التنموية والأهمية الاقتصادية للإنفاق العام في الجزائر لا تعتمد على حجم هذا الإنفاق وسرعة تدفقه فحسب، بل تعتمد أيضا على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو للقطاعات و الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الجزائر، وقد خضعت العلاقة بين الإنفاق العام وأنواعه المختلفة وأثاره على التنمية الاقتصادية.

2- الإشكالية:

من خلال كل ما تناولناه، لاحظنا أن سياسة الإنفاق العام في تزايد مستمر و متزايد من أجل الأهداف المسيطرة و المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية و هدا الأمر يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- هل العلاقة بين الإنفاق العام و التنمية الاقتصادية علاقة تكاملية أو وحيدة الاتجاه؟
- فيما تكمن أهداف البرامج التنموية 2000-2014؟

- ما هي النتائج المحققة من وراء تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على معدلات النمو الاقتصادي ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث و الأسئلة الفرعية السابقة الذكر نقترح الفرضيات التالية :

3- الفرضيات:

- علاقة الإنفاق العام بالتنمية الاقتصادية هي علاقة وحيدة تبدأ بالإنفاق لتصل إلى التنمية الاقتصادية.
- تكمن أهداف لبرامج التنموية في تحسين ظروف المعيشية للأفراد.
- إن تأثير الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر كان ذا تأثير ضعيف.

4- أهمية البحث :

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

- إن الإنفاق العام يعتبر محركا للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي .
- الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة على الساحة الوطنية .
- تقليل نسبة البطالة وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

5- أهداف البحث:

إن هدفنا من وراء هذه الدراسة هو:

- إبراز الإطار النظري للإنفاق العام و التنمية الاقتصادية.
- معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية وعلى كل مؤشرات التنمية الاقتصادية وكافة المجالات التي تشملها (النمو الاقتصادي، تعسين المستوى المعيشي للأفراد ... الخ)
- استعراض دور الدولة الجزائرية في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني.
- معرفة مدى نجاعة الإنفاق العام في محاولة اللحاق بمركب الدول المقدمة خصوصا بعد ارتفاع أسعار البترول.
- معرفة ترشيد النفقات ما إن كانت في الأوجه المطلوبة و هل شملت كافة المجالات و القطاعات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحليل اثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014.

6- دوافع اختيار البحث:

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى:

- ❖ الدور التي تلعبه النفقات العامة في دفع عجلة التنمية باعتبارها تحرك النشاط الاقتصادي.
- ❖ معرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر واهم تطوراتها من خلال البرامج التنموية.
- ❖ الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع و الفضول لاكتشاف خباياه و التمعن أكثر في جل ما يحتويه.

7- المنهج المستخدم:

- ❖ من اجل الإجابة على إشكالية البحث ودراسة المشكل المطروح، وتحديد أبعاده، وجوانبه وأسبابه ونتائجه، وإثبات أو نفي الفرضيات المقترحة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، بحث تم استعمال المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام و التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مضامين البرامج التنموية و أهدافها، أما المنهج التحليلي فيستخدم بهدف جمع الحقائق

و البيانات و النتائج المحققة للبرامج التنموية، مع محاولة تفسير هذه النتائج وتحليلها للوصول إلى إبداء التوصيات و اقتراحات موضوع الدراسة .

وقد اعتمدنا في البحث على جزء منه على وثائق و كتب التي تناولت الموضوع، وفي جزء آخر على معطيات إحصائية من الوزارة المالية، وتقارير و الملتقيات و المجلات المتخصصة.

8- صعوبات الموضوع:

- ❖ لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثناء انجازه ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا خصت الجانب التطبيقي وهي صعوبة الحصول على الإحصائيات التي تخدم موضوعنا بشكل كبير الأمر الذي قد يقلل من جودة المعلومات عند تحليل مدى إنتاجية المال العام في الجزائر.

9- حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في حالة الجزائر، أما الإطار الزماني فيتحدد مابين (2014-2000) وتم اختيار هذه الفترة على أساس المعطيات السنوية المتوفرة لنا وتعتبر هذه السلسلة الزمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية، لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي عرفتها البلاد و التي شكلت حقبة مهمة للدراسة.

10- الدراسات السابقة :

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا أو جزء منها نذكر ما يلي:

01- بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- من 2001 - 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، مالية ونقود،جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010/2009، توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام التوسعية المباشرة في الجزائر ساهمت في عودة الإنعاش الاقتصادي و لكن بشكل محدود مقارنة بضخامة حجم برامج الإنفاق العام خلال فترة 2001-2009 و إن هذا النمو اقتصر على قطاع الأشغال العمومية و البناء و قطاع الخدمات .

02- دراسة نبيل بو فليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة (2000-2010)، أبحاث اقتصادية و أدارية، العدد 12، الجزائر 2012، و لخصت إلى أن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تناسب الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي و أن تأثير هذه السياسة على معدل النمو الاقتصادي كان ذا تأثير ضعيف وغير مستدام .

03- دراسة وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان 2010، و التي جاءت بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي و التي هدفت إلى توضيح دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، و التي لخصت إلى أن تنفيذ الدولة الجزائرية لبرامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصادي الذي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و التشغيل كما أبرزت الدراسة أيضا أن معدلات النمو هي نتاج تطور أسعار النفط و باعتباره متغير غير متحكم فيه، فالجزائر تبقى عرضة للصدمات الخارجية ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني و ضعف كفاءة الهيكل الإنتاجي.

04- صالحي نجية، مخناش فتيحة، اثر برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2000-2014)نحو أفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، سطيف، 2013، و التي أشارت بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو مقبول و التي أرجعت أسباب هذا الضعف إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي .

11-تقسيمات البحث:

- تتمثل أقسام هذا البحث في مقدمة عامة و ثلاثة فصول و خاتمة عامة.
- تتضمن المقدمة العامة إشكالية البحث و أهدافه وأهميته و دوافع اختياره و المنهج المتبع فيه و صعوبات التي واجهته و تقسيماته.

- ❖ الفصل الأول يتناول مدخل إلى النفقات العامة، وقد حاولنا فيه الإلمام بالجوانب المختلفة للنفقات العامة، وذلك بالتطرق إلى مفاهيم حول النفقات العامة و تطورها عبر الفكر الاقتصادي، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى مختلف تقسيماتها وذلك بعرض أنواعها بالجزائر، ثم انتقالنا إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة مع ذكر ضوابط ومحدداتها و آثارها الاقتصادية.
- ❖ أما في الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان أساسيات التنمية الاقتصادية وتناولنا من خلاله أهم مفاهيم وأبعاد التنمية الاقتصادية مع التطرق إلى عناصر التنمية الاقتصادية وأهدافها ثم تعرضنا نظريات التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها و أهم معيقاتها .
- ❖ أما الفصل الأخير وهو الثالث بعنوان دور السياسات الانفاقية في التنمية الاقتصادية وتناولنا فيه وضعية الاقتصاد الجزائري قبل و بعد تطبيق البرامج التنموية و التطرق إلى مضمون البرامج التنموية من(2000 – 2014) و في الأخير عرضنا اثر هذه البرامج على التنمية الاقتصادية .

الفصل الأول

الإطار النظري للنفقات

العامة

مقدمة:

ازدادت أهمية دراسة نظرية للنفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف التي تسعى إليها, فهي تعكس كافة الجوانب و الأنشطة العامة.

ورغم أهمية النفقات العامة في الفكر المالي يهتم كتاب المالية القدامى بدراستها، ولا بطبيعتها إذ اعتبروا النفقات العامة مشكلة إدارية أو سياسية ولم يعتبروها مشكلة مالية، وقد اهتم التقليديون بكمية النفقات العامة لا بمحتواها ويظهر دلك من دراستهم لتوازن الموازنة العامة .

أما المالية الحديثة فإنها تختلف في نظرتها إلى النفقات العامة اختلافا جوهريا فهي تهتم بمحتويات الموازنة العامة قبل أن تهتم بمبالغها و بالتالي فإن اهتمام المالية العامة الحديثة يكون بطبيعة النفقات العامة و محتوياتها حيث تعتبر تحليل النفقة العامة عنصرا أساسيا في التحليل المالي و الاقتصادي .

و الهدف من خلال هدا الفصل هو تبيان مختلف المسائل المتعلقة بنفقات العامة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: قواعد و محددات الإنفاق العام.

المبحث الثالث: تقسيمات النفقات العامة.

المبحث الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة.

المبحث الخامس: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة ، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام و اعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد سعيًا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم[1].

المطلب الأول: مراحل الإنفاق العام من خلال تطور دور الدولة في الاقتصاد

ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، و الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

الفرع أول: مرحلة الدولة الحارسة

حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، ولهذا لم يكن هناك مبرر حينذاك لتحصيل الإيرادات العامة سوى التمكن من تغطية حجم النفقات العامة اللازمة للعدد الضئيل من المرافق التي كانت الدولة تتدخل فيها في حياة الأفراد (أمن ، عدل، دفاع) ، وبالتالي فإن الدولة في ظل النظرية التقليدية كانت تقدس مبدأ توازن الموازنة [2]، ولا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعيًا حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد (الدولة الحارسة)، وعليه فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي .

الفرع الثاني : مرحلة الدولة المتدخلة

في ظل الدولة المتدخلة بدأت الدولة بمباشرة وظائف اقتصادية جديدة تخرج بها عن نطاق الذي لعبته في المرحلة السابقة ، فالمالية العامة لم تعد تهدف إلى تغطية النفقات العامة دون إحداث أي تدخل في النشاط الفردي

---

[1] حازم الببلاوي ،**دور الدولة في الاقتصاد** ، دار الشروق ، مصر ، 1998 ، ص 98.

[2] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، بدون سنة، ص 23-24

أو قوى السوق بل أصبحت تهدف إلى تحقيق أغراض أخرى اقتصادية و اجتماعية عن طريق استخدام الكميات المالية التي في حوزة الدولة ، وقد أصبح مبررا أن تلجا الدولة القروض العامة دون التمسك بمبرراتها التقليدية وهي التي تتمثل في النفقات الغير العادية ، كما أصبح مبررا أن تلجا الدولة إلى الإصدار النقدي بغرض تمويل النفقات العادية ، أو تخفيف عبء الديون العامة أو بغرض محاربة الانكماش الاقتصادي .

الفرع الثالث: مرحلة الدولة المنتجة

هنا لم تعد الدولة مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، كما هو الحال في الدولة المتدخلة تاركة أمر الإنتاج و التوزيع بصفة أساسية للنشاط الخاص ، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج و التوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية و الاجتماعية والتي لها صفة الإلزام [1].

الفرع الرابع: مرحلة الخصخصة (إعادة النظر في دور الدولة)

منذ بداية الثمانينات أخذت تظهر إلى حيز تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تخليها عن بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأهمية خضوع المشروعات المملوكة للدولة لقوى السوق.

أما أساليب "سياسة الخصخصة" فقد تنوعت وفقا للظروف الخاصة لهذه الدول من بيع بعض وحدات القطاع الإنتاجي إلى القطاع الخاص، أو تحقيق مشاركة العاملين في هده المشروعات أو تحويل المديونيات من قبل الجهاز المصرفي إلى مساهمات، وفي البلدان النامية تم تطبيق سياسة الخصخصة تحت تأثير المنظمات الدولية ، خاصة صندوق النقد الدولي، و الضغوط الناشئة عن مديونية هده البلدان اتجاه دول اقتصاديات الدول المتقدمة، وقد طلب من هده البلدان ضرورة تحقيق توازن الميزانية العامة مما يعني تخفي الإنفاق الحكومي و تقليص الإدارة الحكومية ، و التخلص من بعض وحدات القطاع العام[2] .

المطلب الثاني:التنظيم الفني للنفقات العامة

يعتبر الإنفاق العام أحد أبرز أدوات السياسة المالية وهو يعبّر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي، تجنب الأزمات وزيادة معدل النمو الاقتصادي، لذا سنتعرف في هذا العنصر عن مفهوم الإنفاق العام.

[1] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة** ، مرجع سابق، ص 27-28.

[2] زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 30-31

الفرع الأول:مفهوم النفقات العامة:

أ) يقصد بالإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع الحاجة العامة استدلالا لقوله تعالى": **آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** ،"**الآية 07، سورة الحديد.**

ب) أما من الناحية الاقتصادية فالنفقات العامة عدة تعار يف نوجزها فيما يلي:

ب1) النفقات العامة: هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية(الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]

ب2) النفقة العامة: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بهدف إشباع حاجة عامة.[2]

ب3) النفقة العامة: هي مبلغ يخرج من خزينة عامة تعود لجهة عامة(إدارية أو اقتصادية)في أثناء ممارستها لأعمالها ومهامها بقصد إشباع حاجة عامة[3]

ب4) النفقات العامة: هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.[4]

من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي:

"يمكن تعريف الإنفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام".

الفرع الثاني: أشكال النفقات العامة[5]

تتخذ النفقات العامة احد الأشكال الأربعة التالية :

1- الرواتب و الأجور

وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) و السابقة (المتقاعدين).

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة –النفقات العامة –الإيرادات العامة– الميزانية العامة للدولة**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص65.

[2] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001،ص11.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**.،الإسكندرية، 2000، ص378.

[4] علي خليل سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة** ، دار الزهران للنشر والتوزيع ،عمان، 2000،ص 89.

[5] أعاد حمود القيسي ، **المالية العامة التشريع الضريبي**،دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص40.

2 – أثمان مشتريات الدولة

وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع (من الآلات و الأدوات و الخدمات) التي تحتاجها الدولة و مرافقها العامة.

3 –الإعانات و المساعدات

وهي نفقات تصرفها الدولة و تمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، و الهدف من تقديمها تعضيد و دعم الصناعات الوطنية و بأهداف اقتصادية... وتدفع بشكل دفعات نقدية أو عينية.

4 – تسديد الدين العام وفوائده

ويتمثل بما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة ،و هده الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية و الدولية ، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لابد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها و دفع فوائد عن المبلغ المقترض ، لدلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام و فوائده المستحقة ، فتنشأ الدولة نتيجة لدلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين و فوائده.

الفرع الثالث: أركان النفقات العامة.

حتى تتخذ النفقة صفة النفقة العامة لابد من توافر ثلاثة شروط أساسية فيها وهي :

1– دفع مبلغ نقدي[1]: تعمل الحكومات والدولة بشكل عام بتقديم نفقة مالية كثمن تدفعه مقابل تحقيق منفعة عامة للأفراد.

2– دفع النفقة من قبل شخص عام[2] : ويتمثل في هذا الشرط أن تكون الجهة المنفقة للنقود هي الدولة نفسها.

3– تحقيق منفعة عامة[3]: إذ يجب أن ينفق الشخص العام النقود العامة في سبيل تحقيق نفع و مصلحة عامة تعود على المجتمع بالنفع.

[1] خبابة عبد الله، **أساسيات في الاقتصاد و المالية العامة** ، مؤسسة الشباب الجامعة ، إسكندرية ، 2009،ص58.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق ،ص 61.

[3] خبابة عبد الله ، مرجع سابق، 63.

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة.

الفرع الأول: تدعيم تخصيص الموارد البشرية.

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية ,إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فان تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار.[1]

وعلى هذا الأساس فان توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة , وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة , حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها .

وتخصيص الموارد يشمل التقسيمات التالية:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام وقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين السلع الإنتاجية و سلع الاستهلاكية .
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص .
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم انه يمثل مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل ، وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع حاجات التي تحقق المنفعة العامة.

الفرع الثاني: إعادة توزيع الدخل[2]:

و تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة كانت من النفقات العامة كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية و من جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد .

لكن هناك العديد من الاقتصاديون ينتقدون ما يسمى ب " إعانات البطالة " كونها تساهم في تكريس التكاسل و انعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص العمل، وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإرادية ، ورغم ذلك إلا أنها تشكل حسب آخرين الذين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات و تراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك.

---

[1] كمال حشيش ، **الأصول المالية العامة**،مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر ،1984،ص42

[2] كمال حشيش ، مرجع سابق ،ص43 .

كما أن نظام الحماية الاجتماعية و الذي يرتكز على منح المساهمات الاجتماعية للعائلات يساهم في إعادة الدخل و تجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة.

الفرع الثالث : تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام للأسعار، ويرجع دلك إلى إن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى العديد من الاختلالات التي تؤثر المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو، توزيع الدخول ، الاستهلاك، العمالة وغيرها ، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لارتفاع في العام للأسعار ، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة و التضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد و بات المستوى العام للأسعار باعتبارهما هدفان متضادان .

وهذا يوضح الدور الكبير و الفعال التي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تجنب التقلبات و الأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد .[1]

المبحث الثاني:قواعد و محددات النفقات العامة

يهدف الإنفاق العام لتلبية مختلف الحاجات العامة عن طريق قيام الدولة بتخصيص مبالغ كبيرة من ميزانيتها للاستثمارات العمومية لاسيما تلك التي لها آثار مباشرة على الاقتصاد القومي (وإذا كان بإمكان الدولة تقْد ير نفقاتها أولا ثم تدبير الموارد اللازمة للوفاء بها، فهذا لا يعني أنها تستطيع زيادة النفقات بغير حدود لأنها لا تستطيع أن تزيد من الضرائب إلى ما لا نهاية وإنما هي مقيدة بالدخل القومي بحيث لا يمكن أن تقتطع منه إلا نسبة معينة).

المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة

وعلى النفقات العامة أن تتقيد في إنفاقها بمجموعة من الضوابط التي تسمح بالحصول على نتائج مساوية على الأقل لما يترتب على الإنفاق من تضحية وتتمثل هذه الضوابط أساسا في :ضابط المنفعة،ضابط الاقتصاد والضمانات.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر،2005، ص20.

الفرع الأول: ضابط المنفعة.

يقصد بضابط المنفعة أن يسعى الإنفاق العام في كل المجالات التي خص فيها لتحقيق أقصى منفعة عامة حيث تعتبّر هذه الأخيرة ركن أساسي من أركان الإنفاق العام بدونها لا يكتمل مفهومه أو بمعنى آخر لا يمكن تبّرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد(المنافع)المترتبة عنها وبذلك فإن قيام الدولة بالإنفاق العام في ميدان معين يستوجب دراسة متطلبات الاقتصاد المحلي ومقدار الحاجة لمختلف المشاريع ،إذ يتم المفاضلة بينها وفق جدول الأوليات أو اختيار المشاريع التي تحقق أكبّر منفعة عامة بالحجم، النوع، الكم والتوقيت المناسبين مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي، الطاقة الإنتاجية، التشغيل ومعدل ما يحققه من ربح ،كما تراعي الدولة في توجيه إنفاقها حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة،أي أن المنفعة العامة موجهة لكافة أفراد المجتمع وليس لشرائح معينة إلا في الحالات الاستثنائية كتوجيه نفقات عامة لفئة متضررة من الكوارث الطبيعية.[1]

"كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة كالضرائب من جهة أخرى وهذا يعد تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك ".

و فكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الآثار العديدة للنفقات العامة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ظاهرية أو مخفية، حاضرة أو مستقبلية وفي هذا الصدد نورد اتجاهين رئيسيين حول تحديد وقياس المنفعة [2]:

أ) – الاتجاه الشخصي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق تتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد عن الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، لكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] نواز عبد الرحمان الهيتي، **المدخل الحديث في المالية العامة** ، طبعة 01، دار المناهج ، عمان، 2005،ص18.

ب) – الاتجاه الموضوعي:

يقوم هذا الاتجاه على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة ،فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد النفقات العامة ،فإن هذا الإنفاق يعتبّر ذو منفعة أو لعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبّ Vإنفاق في غير محله ولا يعود بالنفع على المجتمع ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أن ما يعاب عليه اهتمامه فقط بالمنفعة في جانبها الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار لجوانبها الأخرى.و أيا كانت أوجه النقد التي يمكن أن ترد على الاتجاهات المشار إليها و يتعذر الحديث عن معيار علمي منضبط لقياس المنفعة الناتجة عن الإنفاق العام وتقديرها على وجه الدقة،غير أنه يمكن القول بوجه عام أن تحقيق أقصى منفعة عامة لأفراد المجتمع يتوقف على عاملين أساسيين هما مقدار الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل القومي وطريقة توزيع الدخل على الأفراد ،فكلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أضفى ذلك رفاهية كبيرة على المجتمع ولتحقيق ذلك ينبغي على الدولة العمل على تحسين الإنتاج عن طريق زيادة القوة المنتجة من جهة وتنظيم العملية الإنتاجية من جهة أخرى لضمان زيادة الدخل القومي،أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيكون بنقل القوة الشرائية من الأشخاص ذوي الدخول العالية إلى أصحاب الدخول الضعيفة .

الفرع الثاني:ضابط الاقتصاد[1].

نقصد بالاقتصاد في النفقة:استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة وتحقيق أقصى منفعة عامة،غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها،لكن يقصد به حسن التدبير وكفاءة استخدام وإدارة الأموال العمومية وعقلانية تسييرها لتحقيق أكبّ عائد أو منفعة تبّر وجود هذه النفقات.

ولتحقيق هذا الضابط لابد من الابتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن أن تولد قيمة مضافة أو تحمل منفعة للاقتصاد وهذا متفشي في الدول النامية التي تتخذ مظاهر التبذير فيها أشكال عديدة منها(زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية،الإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد،عدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية ترشيد الإنفاق العام أو لتشريعية وأحكام الرقابة)بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة وتعطي للمكلفين بالضريبة مبّررا للتهرب منها.

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة – النفقات العامة –الإرادات العامة – الميزانية العامة** ، منشورات الحلبي البغدادية ،بيروت ،2008 ،ص53.

الفرع الثالث: الضمانات التحقق من استمرار المنفعة و الاقتصاد في الإنفاق العام.

إن ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات لن يحققا الفعالية المطلوبة منهما إلا إذا ضمنهما ضابط آخر وهو رقابة النفقات العامة سواء قبل اعتماد قانون المالية أو بعده ،فقبل اعتماد قانون المالية يمارس البّرلمان رقابته على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده،فيمكن أن يفضح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامة و كل محاولة لتبذير أموال الشعب. أما بعد اعتماد قانون المالية فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون. فكل نفقة تؤديها هيئات الدولة تستلزم أن يرخص بها الآمر بالصرف قبل أن يدفعها المحاسب على أن تعهد الآمر بالصرف بالنفقة يجب أن يؤشر عليه المراقب المالي وبعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة التي يقوم بها خاصة مجلس المحاسبة و المفتشيه العامة للمالية للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها القانون وفي مدى التسيير العقلاني للأموال العمومية[1] ولتوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (11-): أقسام الرقابة على الانفاق

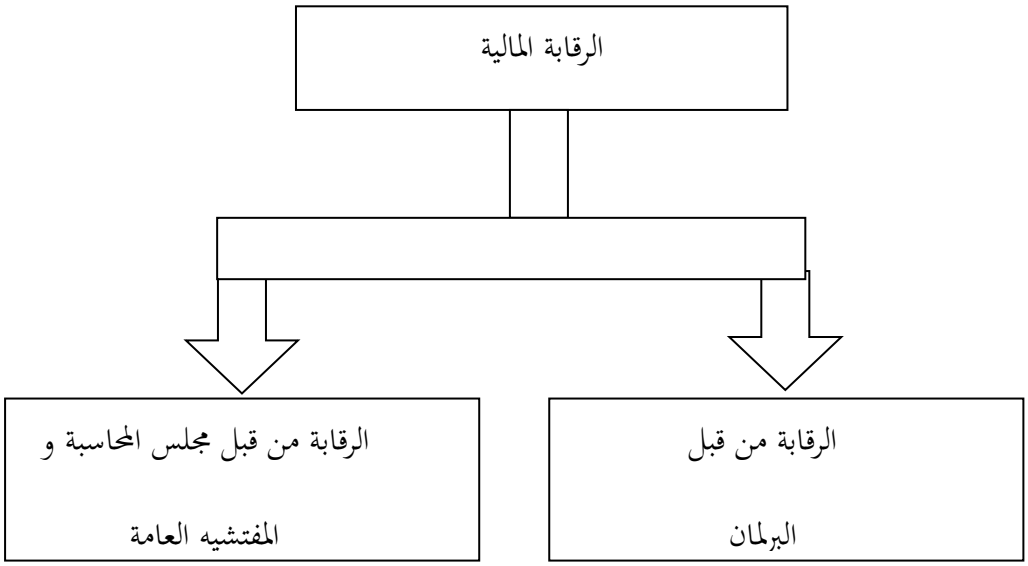

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

[1] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ،1992، ص85.

المطلب الثاني: حدود الإنفاق العام.

يثير موضوع حدود الإنفاق العام إشكالية كبيرة ومعقدة في كيفية تحديد النسبة التي تستقطع من الدخل القومي بغرض توجيهها للإنفاق العام بحيث لا يحق للدولة أن تتخطاها.

وفي هذا المجال قد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10%إلى % 15 من الدخل القومي توجه للإنفاق العام ولا يجوز تجاوزها،من جهة أخرى" فقد ذهب بعض علماء المالية العامة إلى وضع حد أقصى يجب عدم تخطيه من السلطات المالية وقد حدده شيراز G.F.Shirras بنسبة % 20 من الدخل القومي "، لهذا يصبح من الضروري الإقرار بأن حجم النفقات العامة في دولة معينة وخلال فترة زمنية محددة تحكمه مجموعة من العوامل)أهمها:الفلسفة السياسية للدولة ،تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي،المقدرة المالية للدولة(قدرتها على تحصيل إيراداتها العامة)وضرورة المحافظة على قيمة النقود.

الفرع الأول: الفلسفة السياسية للدولة.

أولا– الإيديولوجية الفردية

إن الإيديولوجيات السائدة في دولة معينة تؤثر على حدود الإنفاق،فإذا كانت الإيديولوجية الفردية هي المسيطرة على الدولة فإن حجم النفقات العامة ي ق ل بالنسبة للدخل الوطني ويعود ذلك لاقتصار دور الدولة في ظلها على بعض (الخدمات العامة حيث يؤكد أصحاب هذه الفكرة على ضرورة إفساح المجال أمام الأفراد و تركهم أحرار في ممارسة نشاطهم لأن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم ورفاهيتهم)،كما دعوا لحصر أوجه الإنفاق العام في أضيق الحدود واعتبروه محايد أي ليس له أي تأثير على النشاط الاقتصادي للدولة،هذا ما يتوافق مع أراء الدولة الحارسة.

ثانيا– الإيديولوجية التدخلية.

أما في ظل الإيديولوجية المتدخلة وحسب أفكار المدرسة الكينزية فلابد للدولة أن تتدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية عن طريق سياستها الاتفاقية لتحقيق أهداف المجتمع كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية ،تقديم الخدمات المجانية... و غيرها، إذ يترتب على ذلك ارتفاع حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها[1].

[1] سوزي عدل ناشد ، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

ثالثا: الإيديولوجية الجماعية

وأخيرا في ظل الإيديولوجية الجماعية حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى قيام بدورها التقليدي،فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل ملفت للنظر وترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها وتظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة(الاشتراكية).

الفرع الثاني:تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي.

تؤثر الظروف والعوامل الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها حيث هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة والمستوى العام للنشاط الاقتصادي،ذلك لأن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الفعلي إضافة لكل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري ،فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحققه الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج من الطلب الكلي .

أما في أوقات الرخاء التي يزيد فيها الطلب الكلي عن العرض الكلي وتترجم عادة بارتفاع معدلات التضخم فيجب تخفيض الإنفاق العام وبالتالي انخفاض الطلب الكلي إلى المستوى الذي يتوافق مع العرض الكلي وبهذا نعالج الضغوط التضخمية ونحقق الاستقرار الاقتصادي.

بينما في ظل اقتصاديات الدول النامية ، التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين ، وإلا ترتب على دلك بدء ظهور تضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود و تستهدف في الدول المتقدمة و المتخلفة و تطبق سياسة مالية و اقتصادية معينة كل حسب درجة تقدمها.[1]

الفرع الثالث: العوامل المالية

من البديهي أن يتحدد حجم النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة ، و هو ما يعرف بالمقدرة المالية و الوطنية ، وقد يلاحظ في هذا الشأن أن الدولة مقيدة شانها شان أفراد النشاط الخاص إلا أنها تختلف عنهم بأنها تتمتع بقدرة كبير من المرونة من حيث تحديد الإنفاق العام بمقدرة المالية .

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

إلا انه يجب أن يفهم مما سبق أن قدرة الدولة ف الحصول على إيرادات عامة تكون لانهائية فهي تكون محدودة أيضا فالمقدرة المالية الوطنية تتحدد بدورها بقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية و شبه ضريبية ، دون الإضرار بمستوى المعيشة للإفراد أو بالقدرة الإنتاجية للإفراد و تشكل الطاقة الضريبية وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية الوطنية[1].

المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام

ونعني بمحددات الإنفاق العام تلك العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام ، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي :

الفرع الأول: الطاقة الضريبية

ونعني بها مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي، فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة النفقات العامة، لان الضرائب تعد من مصادر الرئيسية للإيرادات العامة، و العوامل التي تحدد الطاقة الضريبية هي كالتالي:

- طبيعة القطاع الإنتاجي .
- الدخل.
- الأيدي العاملة.
- التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: النشاط الاقتصادي

كلما زاد النشاط الاقتصادي تزيد النفقات العامة، لان زيادة العمل و الإنتاج و الاستثمار تزيد من الدخول و الإنفاق و بالتالي يزيد مستوى المعيشي للأفراد، وهذا يعني زيادة النفقات العامة التي يجب أن تلبي الحاجات العامة المتزايدة.

الفرع الثالث: قيمة النقود

إذا استطاعت الدولة أن تحافظ على قيمة النقود أدى دلك إلى ثبات الإنفاق العام ، فإذا انخفضت قيمة النقود فإن النفقات العامة سوف ترتفع.[2]

[1] محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء ، **المالية العامة : النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة** ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة الجزائر ، 2003،ص 27.

[2] طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2009 ،ص 141

المبحث الثالث: تقسيمات الإنفاق العام وتأثيراته الاقتصادية

يعتبّر موضوع تقسيم الإنفاق العام من المواضيع التي أثارت الجدل خاصة خلال الآونة الأخيرة مع تزايد تنوع وظائف الدولة واتساع نطاق إنفاقها على الحياة العامة،لذا كان لابد من معرفة مختلف تقسيمات الإنفاق العام وكذا على تصنيف النفقات العامة في الجزائر هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة وفق المعيارين

إن تقسيم النفقات العامة يعني دراستها من حيث تركيبها ،مضمونها ،طبيعتها وتبويبها في أقسام مميزة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير أهمها المعيار العلمي(النظري) والمعيار الوضعي(العملي) و سنتعرف من خلال هذا المطلب على تقسيم النفقات وفق هذين المعيارين.

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة وفق المعيار العلمي أو النظري.

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى عدة تقسيمات وذلك حسب تكرا رها الدوري،الهدف منها،طبيعتها والهيئة المصدرة لها ،كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(1– 2): **تقسيم النفقات العامة حسب المعيار العلمي**:

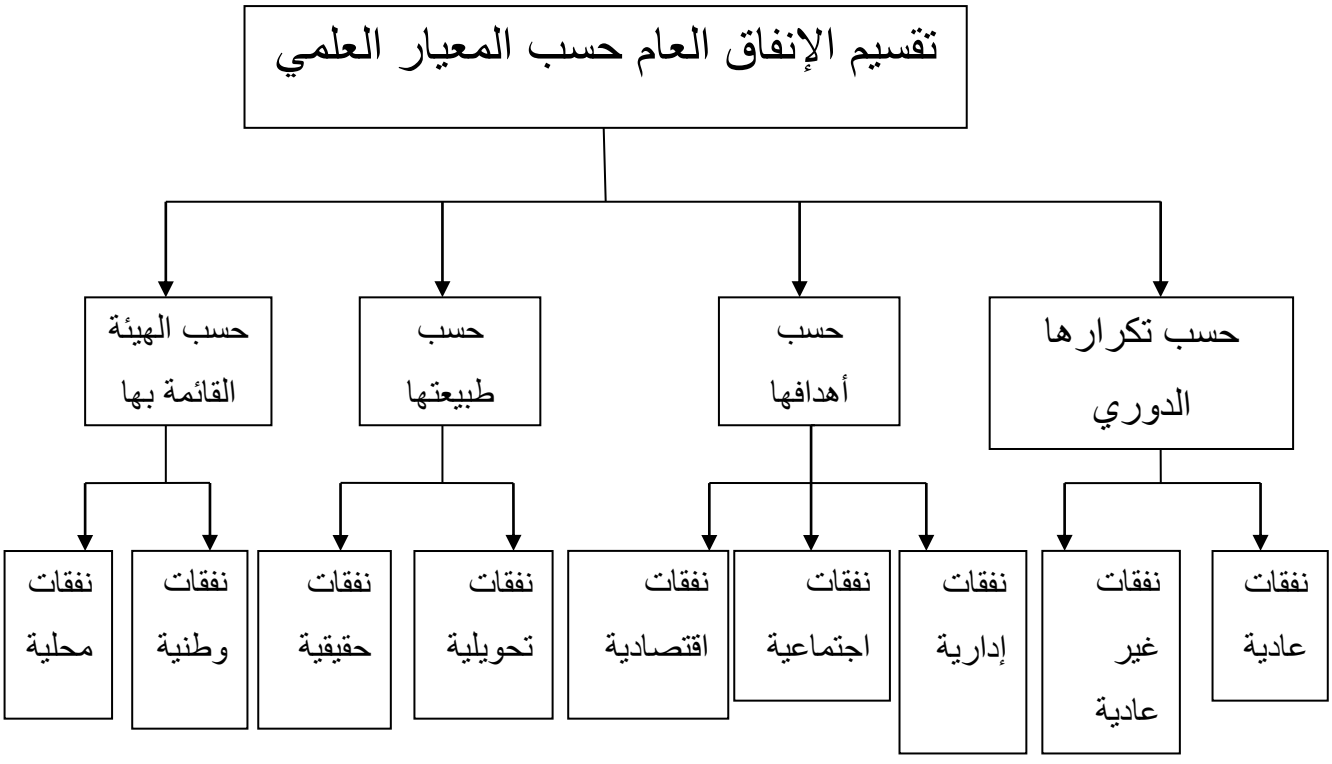

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات السابقة

أولا: تقسيم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري.

1- **حسب تكرارها الدوري:**

تقسم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية:

1-1)- النفقات العادية[1] : هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة منتظمة خلال كل سنة فهي تتميز بالدورية وتشمل الرواتب،الأجور،نفقات الصيانة وكل اللوازم الضرورية لسير المرافق العامة والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها،لكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر،كما يتم تغطيتها بواسطة الضرائب.

1-2)- النفقات غير العادية:لا تتكرر بصورة عادية ومنتظمة في الميزانية ،بل تلجأ إليها الدولة في فترات استثنائية على سبيل ،كما أنها يجب أن تسدد من موارد غير عادية(كالقروض العامة أو الإصدار النقدي[2].)

ما يعاب عن هذا التقسيم أنه يقوم على أساس التكرار السنوي للنفقة فإذا نظرنا إليها لفترة أطول من السنة فالعديد من النفقات غير العادية ستتحول إلى نفقات عادية خاصة في ظل التطورات المالية الحديثة وميول بعض الدول لوضع خطط مالية تفوق السنة كميزانيات التنمية الاقتصادية وبذلك تتحول نفقات الإنشاءات الجديدة المدرجة ضمن هذه الميزانيات من نفقات غير عادية إلى نفقات عادية لكونها ضرورية لتجديد الجهاز الإنتاجي،فهي وإن لم تتكرر بذاتها كل عام فهي تتكرر من خلال الفترة موضوع البحث وكذلك النفقات العسكرية التي تتكرر باستمرار مما يجعلها نفقات عادية.

2:تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها.

تقسم النفقات العامة تبعا للهدف المراد بلوغه أو كما اعتاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي إلى ثلاثة نفقات أساسية:نفقات إدارية، نفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية.

2-1)- النفقات الإدارية: هي النفقات الخاصة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها المختلفة وتشمل نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي .

2-2)- النفقات الاجتماعية: تسعى هذه النفقات لتحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة رفاهية أفراد المجتمع من خلال تقديم مساعدات وإعانات اجتماعية لبعض الشرائح من المجتمع التي توجد في ظروف تستدعي المساعدة (كإعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة،منح إعانات للعاطلين)،كما يشمل هذا النوع من النفقات تلك

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] حسين مصطفى حسين ، مرجع سبق ذكره، ص17.

المتعلقة بالتعليم ،الصحة،النقل والإسكان. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة ي عتبّ من أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع ،لذا تخص الدول خاصة المتقدمة منها الجزء الأكبّر من الإنفاق العام لهذه القطاعات حيث تستثمر في (الإنفاق على التعليم الذي يتم في شكل تجميعي أي دون الفصل بين المستويات من أجل رفع النمو الاقتصادي،لكن يحدث العكس بالنسبة للدول النامية التي تنفق هي الأخرى أموال طائلة على مختلف مستويات التعليم إلا أنها لا تحصل على النتائج المرغوب فيها إذ تبقى معدلات النمو ضعيفة مقارنة بما تم التخطيط له وتوفيره من أموال).[1]

2-3)- النفقات الاقتصادية:تشمل الأموال المخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة،الإعانات ا ولمنح الاقتصادية،بعبارة أخري هي النفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل ،حيث تسعى الدول من وراء هذه النفقات إلى زيادة الإنتاج المحلي وخلق رؤوس أموال جديدة.

ونجد الدول النامية تهتم كثيرا بهذا النوع من الإنفاق لكونها تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال،كمد الطرق والجسور وغيرها من مرافق البنية التحتية نظرا لاحتياج هذه الأخيرة لنفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى،لذا فان القطاع الخاص لا يقوى على القيام بها.

ثالثا:تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها

استنادا لمعيار طبيعة النفقة وتأثيرها يمكن التمييز بين صنفين للنفقات العامة النفقات الحقيقية (المنتجة) والنفقات التحويلية(غير المنتجة).

3-1)-النفقات الحقيقية:

هي كل النفقات التي تحصل من ورائها الدولة على مقابل أي تحصل على خدمة أو سلعة كمرتبات الموظفين،أسعار السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العمومية إلى جانب النفقات الاستثمارية حيث يمكن اعتبار هذه النفقات دخول حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو خدمات وعلى هذا الأساس تعتبّر هذه النفقات منتجة إذ تؤثر مباشرة على الدخل الوطني وبالتالي تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاج جديد،كما يمكن تقسيم النفقات الحكومية الحقيقية إلى قسمين النفقات الاستهلاكية والنفقات الرأسمالية.[2]

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة – مدخل للتحليل المعاصر–** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008، ص476

[2] سعيد عبد العزيز عثمانمرجع سابق، ص471

3-1-1)- النفقات الاستهلاكية:

هي نفقات جارية أي كل ما تم إنفاقه من أجل العملية التسيرية للأعمال الحكومية وبالتالي إشباع الحاجات العامة كأجور الموظفين وجميعها ينفق على تشغيل المرافق العامة من مستلزمات الإنتاج وغيرها،بالإضافة إلى نفقات الصيانة العادية.

3-1-2)- النفقات الرأسمالية:

تمثل كل ما تم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى في الغالب مشروعات البنية التحتية[1].

3-2) - النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي تمنح من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي (القطاع العائلي،القطاع الإنتاجي وقطاع العالم الخارجي)بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني مثل الإعانات الاجتماعية ومعاشات الضمان الاجتماعي.

بناءا على ذلك فإنها لا تعتبّر عنصر من عناصر الدخل الوطني ولا تعمل على زيادة الثروة،بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها.

أي أن هذه النفقات تعمل على ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل إلى الطبقات الأخرى المحدودة الدخل عن طريق الاقتطاعات الضريبية فما ي قيد مجمل الإنفاق العام في واقع التطبيق هو توافر الموارد فمع زيادة الثروات يزداد الإنفاق العام لمواجهة الحاجات العامة و تقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أقسام:النفقات التحويلية الاجتماعية،النفقات التحويلية المالية والنفقات التحويلية الاقتصادية[2].

3-2-1)- النفقات التحويلية الاجتماعية:

هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة لأغراض اجتماعية تعمل على تحقيقها كرفع المستوى المعيشي لبعض الأفراد أو الطبقات وهذه النفقات تكون على شكل إعانات كالإعانات الموجهة لفئة العجزة والتأمينات الاجتماعية.

3-2-2)- النفقات التحويلية المالية:

هي نفقات تلجأ إليها الدولة بغية تسديد أقساط الدين العام وفوائده ،فهي عادة ما تلجأ إلى تسديد القروض العامة على شكل دفعات،كل دفعة تتكون من رأس المال (المقرض) و جزء كفائدة من رأس

[1] سوزي علدي ناشد ، مرجع سبق ذكره، ص46،47

[2] سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص472.

المال،"ففوائد الدين العام تعتبّر من جهة النظر التقليدية بمثابة نفقات تحويلية إذا ما تعلقت بالقروض العامة غير الإنتاجية".

3-2-3)- النفقات التحويلية الاقتصادية:

هي تلك الإعانات التي تمنحْ من قبل الدولة لبعض المؤسسات الإنتاجية العامة أو الخاصة بغرض تخفيض أسعارها رغبة في زيادة الاستهلاك أي تحويل القدرة الشرائية من المنتجين إلى المستهلكين و تصنف هذه الإعانات الاقتصادية بدورها وحسب الهدف منها إلى أربعة أصناف:

إعانات الاستغلال، إعانات تحقيق التوازن، إعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية.

الصنف الأول: إعانات الاستغلال:

تمنح بغرض الإبقاء على سعر بعض المنتجات أقل من ثمن التكلفة لتحقيق الاستقرار في الأسعار وتفادي مخاطر التضخم، لكن ينتج عن ذلك حدوث تباين بين السعر الاقتصادي للسلعة والسعر الاجتماعي لها(المدعم) فتقوم الدولة بدفع الفارق بين السعرين والتي تعتبّ كإعانة يحصل عليها المنتج ضامنا بذلك ألا ينخفض دخله عن حد معين.

الصنف الثاني: إعانات تحقيق التوازن:

هي إعانات مباشرة تمنح بعد تحديد نتيجة النشاط لتغطية العجز الذي قد يعترض سير إحدى المؤسسات العامة كالإعانات الممنوحة لشركات الملاحة البحرية أو الطيران أو السكك الحديدية.

الصنف الثالث: إعانات التجهيز :

تمنح هذه الإعانات لتمكين المؤسسات من تغطية نفقات التجهيز أو لإضافة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج أو لتمويل الاستثمارات التي تعتبّرها الدولة ضرورية للاقتصاد الوطني وتقع في ذات الوقت في مجال النشاط الفردي وذلك إما بتقديم رأس المال مجانا أو عن طريق إقراضه للمؤسسات بسعر فائدة منخفض.

الصنف الرابع: إعانات التجارة الخارجية[1]:

كما يدل اسمها فهي إعانات ترتبط بنمط التصدير والاستيراد أي بعمليات التجارة الخارجية وتتم في شكل تشجيع نوع معين من الصادرات أو استرداد صنف محدد من السلع و تهدف لتحقيق آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني.

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص، 42

بعد أن تعرفنا على تصنيف النفقات العامة حسب معيار طبيعة النفقة وآثارها الاقتصادية نستنتج أن النفقات الحقيقية تعد نفقات منتجة نظرا لتأثيرها المباشر على الدخل الوطني وبالتالي على الإنتاج الكلي عكس النفقات التحويلية التي تعتبّ نفقات غير منتجة تهدف إلى إحداث تغير في نمط توزيع الدخل الوطني بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية وعادة ما تتم هذه النفقات بدون مقابل.

رابعا:تقسيم النفقات العامة حسب الهيأة القائمة بها.

يعتمد تقسيم النفقات العامة هنا على نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها فتكون نفقات وطنية إذا استفاد منها كافة أفراد المجتمع وتكون نفقات محلية إذا استفاد منها فقط سكان إقليم معين.

1-النفقات الوطنية (القومية):

تكون النفقات وطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة القيام بها[1] ،أو هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل:نفقات الدفاع،العدالة ،السلك الدبلوماسي وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة.

2- النفقات المحلية أو الإقليمية:

هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي كمجالس، المدن، القرى و المحافظات والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء، الكهرباء والمواصلات داخل الإقليم. و يكتسي هذا النوع من التقسيم أهمية كبّيرة خاصة في الدول الكبيرة المساحة التي تهتم بتطبيق مبادئ النظام المركزي وتسمح لسكان كل إقليم بإدارة شؤونهم المحلية بالطريقة التي يريدونها وكلما زادت النفقات المحلية زادت بالمقابل النفقات العامة للدول لذا نجدها تحرص على رقابة هذه النفقات بطريقة فعالة ومباشرة بما يضمن لها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بأقل نفقات ممكنة.[2]

الفرع الثاني:تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوضعي.

إن بعض الدول لا تعتمد على التقسيمات النظرية أو العلمية في إعداد ميزانياتها بل تنتهج التقسيمات الوضعية للنفقات العامة ويرجع ذلك إما إلى ظروف تاريخية معينة كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الانجليزية أو إلى اعتبارات إدارية وعملية كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الفرنسية ،حيث يراعى في مثل هذه الميزانيات الوضوح والترتيب بين مختلف الوزارات والهيئات العمومية (وعلى أي حال فإن من الملاحظ أن اغلب الميزانيات تجمع بين الاعتبارات الإدارية ا ولاعتبارات الوظيفية ، وتفسير ذلك أنه

[1] حسين مصطفى حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره، ص71.

إذا أخذت بعض الميزانيات بتقسيم النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بإنفاقها وبصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات فإنها تلجأ عادة إلى تقديم ملخ لهذه النفقات على أساس معيار وظيفي وبالمثل إذا تم الأخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة أي تم تقسيم النفقات العامة تبعا لأوجه النشاط الذي تقوم به فإنه يجري في هذا الإطار الوظيفي توزيع النفقات الخاصة بكل وظيفة بين الجهات الإدارية التي تقوم بالإنفاق على هذه الوظيفة).[1]

أولا: المعيار الإداري

يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها و أجهزتها.

ثانيا: المعيار الوظيفي

حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع.

ثالثا: المعيار الاقتصادي

يقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي لكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا يكتفي القول بأنها نفقات اقتصادية و اجتماعية بل يظهر توزيعها بحسب أنواع هدا النشاط و مثال دللك ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الاقتصادي إلى المجالات مختلفة التي تدخل في هدا القطاع ،و الاتجاه الحديث في الدول المختلفة هو الجمع بين التقسيمين الإداري و الاقتصادي[2].

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب التشريع الجزائري.

تسعى الجزائر لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع وذلك بانتهاج سياسة نقدية ومالية فعالة، لذا كان لابد من تخصيص النفقات العامة على المشاريع الاقتصادية المنتجة وتحديد مبالغها بصفة دقيقة في الميزانية العامة للدولة وكذلك تحديد كيفية إنفاقها على مختلف القطاعات من أجل تسيير مختلف المصالح العامة.

في هذا الإطار نجد أن كل دولة ومن بينها الجزائر تسعى لوضع تصنيف خاص بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها بالشكل الذي يضمن لها أفضل منفعة عامة ممكنة خاصة وأن النفقات تتميز بقاعدة تخصيص الاعتمادات ، أي أنه لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية – بن عكنون ، الجزائر ،2005،ص27.

[2] محمد صغير بعلي و يسرى أبو العلاء ، **المالية العامة : النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة**، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا لضمان السير المتوازن لمختلف المصالح.

أولا: نفقات التسيير.

يقصد بنفقات التسيير تلك الاعتمادات المالية المخصصة لكافة الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد[1]، التي تسمح بإدارة وتسيير أجهزة الدولة الإدارية أو المتكونة أساسا من أجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية...الخ. و منه لا يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على اختلاف أوجهه. و هي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.

- كما تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب أو عناوين وهي:

1-1 أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات ، ويتجزأ هذا الباب إلى خمسة أقسام.

- **القسم الأول**: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- **القسم الثاني**: الدين الداخلي غير ثابت ديون عائمة (فوائد، سندات الخزينة).
- **القسم الثالث**: الديون الخارجية.
- **القسم الرابع**: الضمانات (من أجل القروض و التسبيقات المبّرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- **القسم الخامس**: النفقات المحسومة من الإيرادات.

2-1 تخصصات السلطات العمومية :

تمثل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني ،مجلس الأمة،المجلس الدستوري...الخ وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.[2]

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، 2009 ،ص 124.

[2] زغدود علي، مرجع سبق ذكره،ص32.

1-3 النفقات الخاصة بوسائل المصالح:

تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح و وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم ما يلي[1]:

- المستخدمين (مرتبات العمل).
- المستخدمين (المنح والمعاشات).
- المستخدمين (النفقات الاجتماعية).
- معدات تسيير المصالح.
- أعمال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

1-4 التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- التدخلات العمومية أو الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.
- الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
- النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.
- النشاط الاقتصادي و التشجيعات كالإعانات الاقتصادية والمكافآت.
- إسهامات اقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- الإعانات الاجتماعية(المساعدات والتضامن).
- النشاط الاجتماعي(مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

إذن فكل نفقات التسيير تنحصر في هذه الأبواب الأربعة، حيث يتعلق الباب الأول ا ولثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي،أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع.

[1] يلس شاوش بشير، **المالية العامة–المبادئ العامة و تطبيقها في القانون الجزائري–** ،ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007، ص، 163.

وينقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول،حيث يمثل هذا الأخير الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصرا مهما في الرقابة المالية ويتجزأ بدوره إلى مواد والمادة تتفرع هي الأخرى إلى فقرات وفي ما يلي شكل يوضح مدونة ميزانية التسيير.

ثانيا :نفقات الاستثمار(التجهيز).

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات الاستثمار أو التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة مثل الزراعة والصناعة و السياحة بهدف زيادة الثروة و رأس المال في المجتمع.[1]

حيث تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب وهي:

1: الاستثمارات الواقعة و المنفذة من قبل الدولة.

2: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3: النفقات الأخرى الرأسمالية[2].

و تجمع هذه النفقات الاستثمارية وتوزع على القطاعات الاقتصادية المراد تجهيزها على النحو التالي.

01: الصناعات التحويلية.

02: الطاقة و المناجم

03: الفلاحة والري.

04: الخدمات.

05: المنشاة القاعدية الاقتصادية و الإدارية.

06: التربية و التكوين.

07: المباني و السكن و وسائل التجهيز.

08: المنشاة القاعدية الاجتماعية و الثقافية.

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2] زغدود علي ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المبحث الرابع: ظاهرة تزايد النفقات العامة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم سمة ميزت المالية العامة في هذا العصر وهي مختلف أسباب الظاهرية والحقيقية التي تقف وراء تزايد النفقات العامة، لنتعرف بعدها على مختلف تفسيرات هذا التزايد المطرد.

المطلب الأول: أسباب التزايد الظاهرية للنفقات العامة[1].

هي مجموعة من العوامل التي أدت إلى زيادة أو تضخم المبالغ المخصصة للإنفاق العام دون أن تعكس أي زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ،أي أن الزيادة الظاهرية هي مجرد زيادة في أرقام النفقات دون أن تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة ،ويمكن حصر أهم الأسباب الظاهرية المؤدية لزيادة الإنفاق العام في انخفاض قيمة النقود، اختلاف طرق المحاسبة المالية وزيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها[2] .

1- انخفاض قيمة النقود.

يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي نستطيع الحصول عليها بوحدة واحدة من النقد وهو ما يعرف أيضا بالقوة الشرائية للنقود، ومن الملاحظ في جميع دول العالم أن أسعار السلع والخدمات في ارتفاع مستمر،مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود أو قوتها الشرائية،هذا ما يستلزم زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق العام للمحافظة على نفس الكمية من السلع والخدمات المشتراة[3].

2-اختلاف طرق المحاسبة المالية

يؤدي تغير القواعد الفنية في إعداد الحسابات المالية أحيانا إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة إذ" ترتب على الانتقال من طريقة الميزانية الصافية إلى طريقة الميزانية الإجمالية زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة لأن طريقة الميزانية الصافية كانت تعطي للإدارات أو الهيئات التي تحصل في نفس الوقت على إيرادات عامة الحق في خصم نفقات التحصيل وبذلك لا تورد إلى الميزانية العامة إلا المبالغ الصافية،مما يؤدي إلى ظهور النفقات العامة بأقل من حقيقتها "،أما في ظل إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصي في الميزانية ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم فإن الزيادة الملاحظة لهذه النفقات تعد زيادة ظاهرية اقتضتها عملية التغيير لطرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة .

---

[1] بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود و المالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص 60.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1992، ص145.

[3] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره، ص 106

3- اتساع مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

تؤدي الزيادة الحاصلة في السكان و اتساع الدولة بانضمام أقاليم جديدة إلى ارتفاع حجم النفقات العامة لتلبية مطالب السكان المتزايدة وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة رقمية فحسب لكونها لا تنتج بسب التوسع في الخدمات العامة وإنما لمواجهة الطلب الإضافي على تلك الخدمات.

كما أن اتساع مساحة إقليم الدولة ينشا عنه زيادة في عدد السكان، و هده الأخيرة تؤثر في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة.[1]

من الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هده الحالات، إدا تأثر بالزيادة فأن الزيادة تكون حقيقية أما إدا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة السكان، دون أن تمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية .[2]

المطلب الثاني: أسباب التزايد الحقيقية للنفقات العامة.

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عنها وكذا ارتفاع عبء التكاليف العامة وتتنوع الأسباب الحقيقية التي تقف وراء التزايد المطرد للنفقات العامة من:

- أسباب اقتصادية
- أسباب إدارية
- أسباب سياسية
- أسباب اجتماعية

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية.

من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة:

زيادة الدخل القومي،التوسع في المشروعات العامة،علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (حالة الكساد[3]) و المنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية.

فزيادة الدخل القومي تشجع الدولة على زيادة مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة وبالتالي فإن هذه الموارد المتاحة تشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه،كالتوسع في إقامة المشروعات

---

[1] بن نوار بو مدين، **النفقات العامة على التعليم ،دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر(2008-1980)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادية ، جامعة تلمسان 2011-2012،ص 50،51.

[2] سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ،ص 66.

[3] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

العامة الاقتصادية ما يؤدي لارتفاع حجم النفقات العامة وزيادة الموارد الإضافية التي تستخدم لتمويل خزانة الدولة وكذا لتعجيل بالتنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى فإن تعرض اقتصاديات الدول لفترات الكساد وما ينجم عنها من آثار ضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي أي كانت الأسباب المؤدية إليه يسفر على زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشروعات العامة الأجنبية في الأسواق الدولية أو في شكل إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق.

الفرع الثاني:الأسباب الاجتماعية.

من أبرز هذه الأسباب:

– زيادة معدلات النمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، هذا ما يساهم بشكل مباشر في تزايد وتيرة النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية الصحية،الثقافية وخدمات النقل[1]... و يعود ذلك لكون حاجات السكان في المدن أكبّر وأعقد من حاجاتهم في القرى.

– من جهة أخرى زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ساهم في تطوير أفكار المواطنين، إذ أصبحوا يطالبون الدولة بوظائف لم تكن تقوم بها من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة، الفقر، المرض... و غيرها هذا ما يتطلب بطبيعة الأمر نمو نسب الإنفاق بشكل كبير.

الفرع الثالث: الأسباب الإدارية[2].

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع الجهاز الإداري وارتفاع عدد العاملين فيه كما صاحب ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسيير هذا الجهاز ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى ازدياد في نفقات الدولة سواء في شكل أجور ومرتبات أو ثمنا لمشتريات الدولة.

كما يساهم سوء التنظيم الإداري،انخفاض كفاءة العاملين في أجهزة الدولة،الخوف من تحمل المسؤولية و انخفاض التحصيل العلمي إلى زيادة عدد العمال وبالتالي زيادة النفقات الإدارية وتتجلى هذه المظاهر بصورة واضحة في الدول النامية،كما تعد هذه الزيادة حقيقية كونها تؤدي لزيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين

[1] عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره، ص 100-101.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006، ص190.

،لكن في نفس الوقت غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام فهي أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الحقيقية .

الفرع الرابع: أسباب سياسية.[1]

يمكن نسب الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجيات السياسية سواء داخليا أو خارجيا، حيث تكمن الأسباب السياسية الداخلية على وجه الخصوص في انتشار مبادئ الديمقراطية، العدالة الاجتماعية وزيادة اهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل، ضِفْ إلى ذلك أن النظام السائد يدفع بالحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية وفي مجال الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد، هذا لا يتأتى إلا بزيادة النفقات العامة.

أما على الصعيد الخارجي فإن تطور العلاقات الدولية والرغبة في توسيع رقعة التمثيل الدبلوماسي وتقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية زاد من نفقات استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية وكذا نفقات السفارات والقنصليات.

من ناحية أخرى تمثل النفقات العسكرية جانبا مهما في التزايد المطرد للنفقات العامة وذلك راجع بالخصوص إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال،كما أن زيادة حِدَّة التَوترات الدولية وبروز النزاعات الإقليمية والحروب ساهم في زيادة النفقات العسكرية بشكل جعلها تمثل النسبة الأكبّر ضمن إجمالي النفقات للعديد من الدول كالجزائر مثلا.

المبحث الخامس: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

إن أهمية دراسة النفقات العامة تكمن في آثارها الاقتصادية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ تعتبّر في الوقت الراهن أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف المرغوبة وعلى جميع الأصعدة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية،حيث متى عرف الأثر الذي يحققه إنفاق محدد في ظل ظروف معينة أمكن اعتماده بشكل واعٍ من طرف الجهات الحكومية.

ولتبيان هذه الآثار بوضوح سوف نقسمها إلى قسمين الآثار الاقتصادية المباشرة والآثار الاقتصادية غير مباشرة.

[1] محمود حسين الوادي، و زكريا احمد عزام، **المالية العامة و النظام المالي في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، 2000، ص 102-103.

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

هي تلك النتائج التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية وتطول هذه الآثار أو النتائج عدة متغيرات اقتصادية أهمها:الناتج الوطني، الاستهلاك وتوزيع الدخل.

أولا:تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني[1].

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعلى هذا الأساس فدرجة تأثير الإنفاق العام على الإنتاج الوطني تتوقف على قدرة الطلب الكلي في التأثير على هذا الإنتاج، هذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

ويقصد بالطلب الكلي:مجموع السلع والخدمات المطلوبة أو المعروضة في أي اقتصاد و حيث يشمل جميع السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية بما في ذلك المخصصة للتصدير.

و لتبيان أثر الإنفاق العام على الإنتاج يتعين علينا التعرف على وسائل تمويله، طريقة استخدامه ونوعيته.

1-1 – أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب وسائل تمويله.

إن آثار الإنفاق العام تختلف تبعا لتغير وسائل تمويل هذا الإنفاق،فمثلا تمويله عن طريق الضرائب يعطي آثار مخالفة عن حالة تمويله عن طريق القروض أو عن طريق الإصدار النقدي، ففي حالة تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى اقتطاع جزء من دخل المكلف، مما يؤثر على حجم استهلاكه وكمية مدخراته علما أن آثار الضرائب تختلف وفقا لنوعها مباشرة أو غير مباشرة،حيث يؤدي فرض ضريبة مباشرة على سلع ضرورية للاستهلاك وتخصي حصيلتها للوفاء بقروض الدولة إلى إنقاص جزء من القوة الشرائية لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير فيقل إنفاقها،كذلك فإن تخصي حصيلة هذه الضريبة لسداد القروض يحول هذه القوة الشرائية المقتطعة إلى طبقة ميلها الحدي للاستهلاك أقل وتكون نتيجة الإنفاق هنا نق في تيار إنفاق الطبقات الفقيرة ما لم تعوضه نفقات الدولة لأنها حولت الجزء المقتطع من دخول الفئة الأولى إلى طبقة قد تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها ومنه فإن فرض ضريبة على دخل مخصص للإنفاق يقلل من حجم هذا الأخير ما لم يعوض هذا النقص استخدام الدولة لحصيلة الضرائب بطريقة تزيد منه وعليه فإن الإنفاق العام الممول من طرف الإيرادات العادية (الضرائب والرسوم) لا يؤثر كثيرا على مستوى الدخل القومي لأنه لا يساهم في خلق وسائل

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص120

دفع جديدة .أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض أو الإصدار النقدي،فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق قوة شرائية جديدة تساهم في زيادة الإنفاق الكلي ورفع مستوي الطلب ما ينجم عنه زيادة في الإنتاج القومي أي ارتفاع في الدخل ويصح هذا التحليل فقط في حالة وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد القومي إذ يعمل الإنفاق على تشغيلها،بينما في حالة عدم وجود مثل هذه الطاقات فإن الإنفاق العام الممول بهذه الوسيلة يساهم في رفع الأسعار وإحداث التضخم.

1-2 أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب طريقة استخدامه:

إن تأثير الإنفاق العام على حجم الإنتاج الكلي وبالتالي على الدخل القومي يقوى أو يضعف تبعا لطريقة استخدامه، فكلما زادت الدولة خدماتها للطبقات الفقيرة كلما أدى ذلك لزيادة الإنفاق الكلي بقدر كبير نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقات واتجاه المعنيين بالخدمات المقدمة إلى إنفاق كل ما يحصلون عليه من دخول إضافية، أما إذا استخدمت الأموال العامة لإشباع مطالب الطبقات الغنية فذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي لأن هذه الطبقات تقوم باكتناز الدخول الإضافية كنتيجة لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الفئات.

1-3 أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني حسب نوعيته:

يؤثر نوع الإنفاق العام سواء كان إنفاق استهلاكي أو استثماري على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

فالنفقات الاستهلاكية حتى وإن كانت تساهم بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المتواضع وزيادة إنتاجهم أو استهلاكهم، إلا أن تأثيرها على الدخل الوطني يبقى متواضعا.

أما النفقات الاستثمارية كتلك المخصصة لتكوين رؤوس الأموال العينية في الدولة فهي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية القومية وتساهم في تحقيق الوافرات الخارجية للمشروعات الإنتاجية المختلفة،مما ينعكس مباشرة على نمو حجم الإنتاج وزيادة الدخل القومي.

ثانيا:أثر الإنفاق العام على الاستهلاك و الأسعار[1]:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة من خلال:

1- نفقات الاستهلاك الحكومي[2]: يقصد بها تلك النفقات التي تقوم الدولة بصرفها كشراء سلع أو خدمات متنوعة أو وجبات الطلبة... وغيرها من اللوازم الضرورية لسير المرافق العامة. (فالدولة تعتبّر كمستهلك كبير في الاقتصاد، لذا يكون للإنفاق العام تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك القومي).

[1] خبابة عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] سالم محمد شوابكة، **المالية العامة و التشريعات الضريبية** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015، ص56.

2- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد[1]:

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هي ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات أو أجور أو معاشات التي تدفعها الدولة إلى موظفيها وعمالها وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبّر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع أو خدمات، كما تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبّ مقابل ما يقدمه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.

ثالثا: أثر النفقات العامة على نمط توزيع الدخل الوطني.

يقصد بتوزيع الدخل الوطني الطريقة أو الكيفية التي يخص بها بين مختلف شرائح وفئات المجتمع أي تحديد نصيب كل فئة منه وعموما يتحدد نمط توزيع الدخل بطبيعة الإنتاج[2]، في هذا المجال فإن الدولة أثناء تدخلها لإعادة توزيع الدخل الوطني تستعمل العديد من الوسائل والطرق منها:

إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج أو أثمان المنتجات وأيضا يمكنها استعمال الأدوات المالية لتحقيق هذا الهدف عن طريق الإيرادات العامة أو النفقات العامة.

وتتمثل عملية إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب،رسوم وأعباء عامة وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام،فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحْصل عليه من منافع يتجاوز قيمة ما تتحمله من أعباء عامة،فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة، أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة من النفقات تقل عن ما تتحمله من أعباء،فهذا يدل على أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الفئة لصالح فئة أخرى .

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

إن آثار سياسة الإنفاق الحكومي لا تقتصر على المباشرة فقط، بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا غير مباشرا على الدخل والاستخدام، هذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل،حيث أن المالية العامة تؤثر بعدة طرق على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية الكلية[3].

---

[1] اعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة – النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار الهومة للنشر و التوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2010ص 38-39.

[2] محمد عباس محرزي ، مرجع سابق، ص162.

[3] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع،بيروت، لبنان،2010،ص148.

أولا: أثر المضاعف.

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى زيادة في الدخل القومي المتولد عن زيادة في الإنفاق العام و اثر الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

وخلاصة القول هو أن فكرة المضاعف مفادها أنه " عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات و أرباح و فوائد و هؤلاء يخصصون جزء من هده الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك و الادخار و بالتالي الدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار و كل هدا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة.

ثانيا: أثر المعجل.

يعتبر اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي عن اثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه عن حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها زيادة حتمية في الاستثمار و العلاقة بين هاتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، فالمعجل يبين أثر التغير في الاستهلاك على التغير في الاستثمار[1].

فيطلق على اثر المضاعف الاستهلاك المولد، و يطلق على المعجل الاستثمار المولد، و يرتبط اثر النفقات العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف و المعجل، وبمعنى اصح فان النفقة العامة لتؤثر على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف و لكنها تؤثر في نفس الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل[2]، و بالتالي يمكن تمثيل هذا التفاعل المتبادل بين المضاعف المعجل في المخطط التالي:

[1] بوعزة محمد، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2008-2009، ص 31-32.

[2] بوعزة محمد ، مرجع سابق ، ص 33

الشكل رقم (31–):آلية عمل أثر المضاعف و المعجل

- مخطط توضيحي لأثر المضاعف و المعجل -

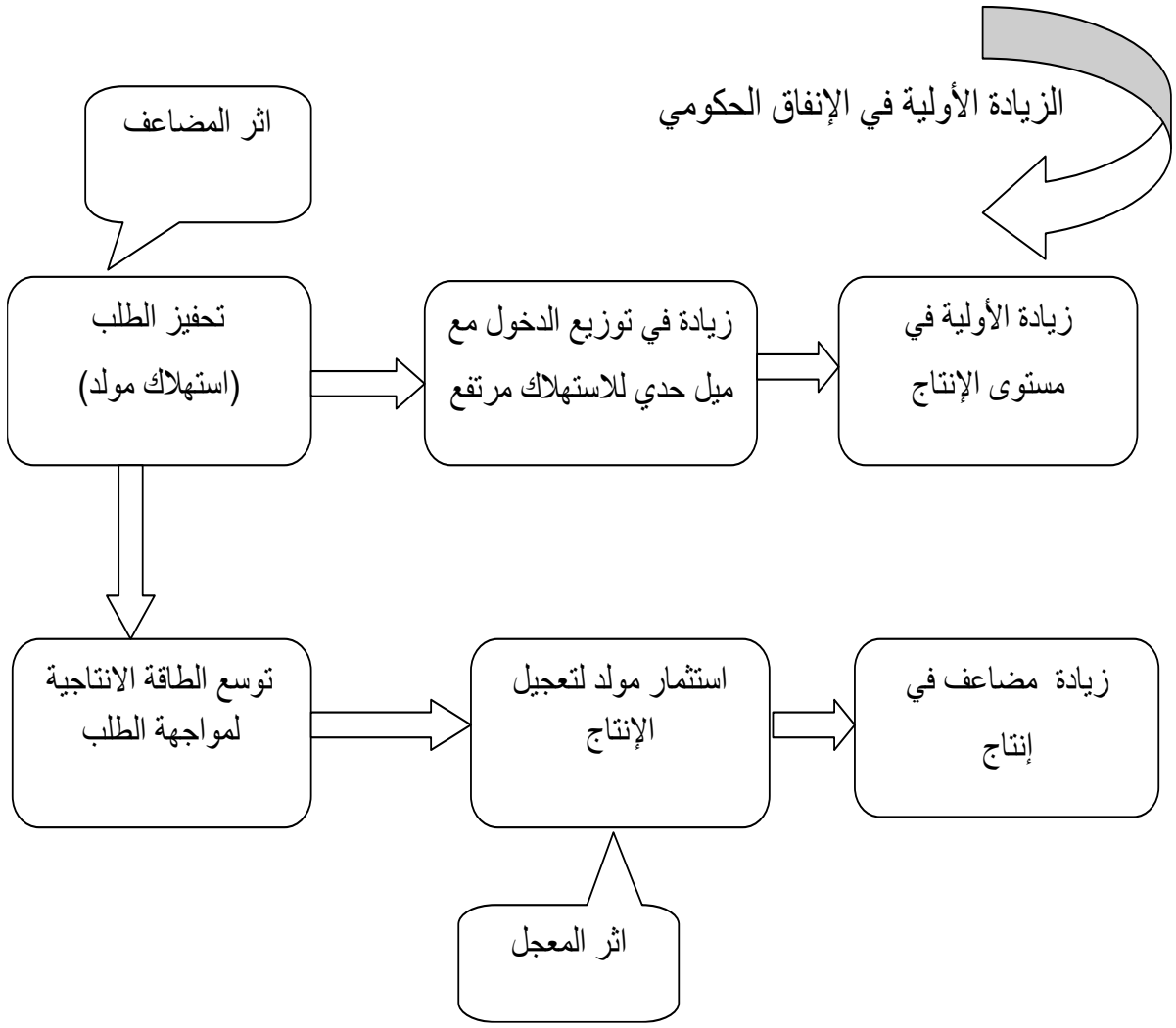

المصدر: نواز عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مدخل الحديث في المالية،الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان، 2005،ص66

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات العامة تبين أنها عنصر مهم في المالية العامة التي تعرفنا عليها في الفروع بتفصيل ، و إنها وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها و تحقيق النفع العام و إشباع حاجات المواطنين ، و لو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هده الدولة .

واتسعت دائرة الإنفاق العام نظرا لزيادة نشاط الدولة، و تحددت ميادينه، لذلك يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة وهي العوامل التي تحدد النفقات العامة وسعي وراء ترشيده و زيادة فعاليته.

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا أثارا و هامة تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة و الذي ينعكس تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية.

الفصل الثاني

أساسيات التنمية الاقتصادية

مقدمة

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية اليوم الشغل الشاغل لمفكرين الاقتصاديين ورجال البحث العلمي، بعد وتزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ليس وليد الصدفة بل هو نتيجة طبيعة التغيرات التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لذا عملوا على تضافر جهود وتجنيد كل طاقات من اجل تحقيق الهدف المنشود من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما أدى إلى زيادة الدخل القومي و زيادة القدرة الشرائية ونظرا لكل هذا فقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بالجوانب المختلفة للتنمية حيث قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث والتي تتمثل في :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: نظريات و أهداف التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: مصادر التمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الخامس: متطلبات و معوقات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية.

لقد اعتبرت التنمية من بين أهم المواضيع التي اهتم بها الاقتصاديين حيث حاولوا إعطاء مفهوم للتنمية و تطورها و العوامل المساعدة في وجودها و أهميتها بالنسبة للمجتمعات وخاصة منها الفقيرة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

مفهوم التنمية لغة: هي الإنماء و الزيادة والكثرة.

إصلاحا: هي عملية مجتمعية واعية موجهة على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية و توفير فرص العمل في سياق اقتصاد[1].

كما يمكن القول أن "التنمية عملية شاملة يشمل النمو الاقتصادي محورها الفقري "

كما تعرف أيضا بأنها" الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته ".

كما تعرف " بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية ".

و التعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البياني أو التغير ألبنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و التنظيمية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة في التنمية.

لقد تعزز الاهتمام بالتنمية نظرا لوجود عدة عوامل لابد التوجه للتنمية للقضاء عليها و النهوض بالاقتصاد و التي نوجزها في فرعية ألا و هما مجوعة العوامل الاقتصادية و مجموعة العوامل الغير اقتصادية.

الفرع الأول: مجموعة العوامل الاقتصادية.

وهي كتالي:

- عدم التبعية الاقتصادية.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الصناعي و الزراعي.

[1] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،عمان، 2009، 43.

- نقص رؤوس الأموال .
- انخفاض مستوى الدخل و مستوى المعيشي.
- انتشار البطالة و خاصة البطالة المقنعة.
- استمرارية المديونية الخارجية.

الفرع الثاني: مجموعة العوامل الغير الاقتصادية

تتمثل هذه المجموعة فيما يلي :

- الزيادة السكانية .
- انخفاض مستوى التعليم.
- انخفاض مستوى الصحي.
- ارتفاع نسبة الأميين.[1]

المطلب الثالث:أبعاد التنمية:

للتنمية أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ومستدامة وهي[2]:

أولا: التنمية الاجتماعية:

التنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

ثانيا: التنمية السياسية:

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة و الإدارة المركزية و المحلية و دراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم و الإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية و التقويمية .

ثالثا: التنمية المستدامة:

هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم او هي التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها.[3]

---

[1] الطيب الداودي، **إستراتيجية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر و التوزيع،الجزائر، 2008،ص 58.

[2] www.Maktoobblog.com le 23/03/2017

[3] عثمان محمد نغيم ، **التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2007 ،ص25 ،26

رابعا: التنمية الاقتصادية:

هي عملية بموجبها تستخدم دولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات.وتتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

تسعى اي دولة لتحقيق التنمية الاقتصادية لشعوبها وذلك من خلال رفع المستوي المعيشي لافرادها و لتحقيق ذلك علينا التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية و اهم عناصرها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية:

سنقوم باستعراض مجموعة من التعاريف التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية، إذ يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوع ملم بمختلف الجوانب، ثم نحاول تقديم تعريف شامل للتنمية الاقتصادية.

– تعرف التنمية الاقتصادية على أنها:"عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية و الثقافية، والنظم السياسية و الإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي و استئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما"[1].

– كما أنها" العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و التي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[2].

أيضا : " هي العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل و متواصل المصحوب زيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، و تحسين في نوعية الحياة و تغيير هيكلي في الإنتاج".

–كما أنها" سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة"[3].

يمكن قول بأنها: " مجموعة الإجراءات و التدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن"[4].

كما إنها " هي العملية التي استخدمتها الدولة غير المستكملة النمو في استغلالها مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي، و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"[5].

---

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، ،**اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية، الأردن، سنة 1998، ص109.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية**، مطبعة سامي، مصر ،2003، ص76.

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، سنة 1986، ص17، 63.

[4] إسماعيل عبد الرحمان، و حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر ،عمان ، الاردن، سنة 1999، ص325.

[5] حربي محمد عريقات، **التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)**، الطبعة الأولى، دار البداية والنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن، 2014، ص19.

و من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن أن نقدم تعريف شامل للتنمية الاقتصادية والتي تعني" زيادة معدلات النمو الاقتصادي في بلد ما، مع ضمان توازن هذا النمو و تواصله لفترة طويلة من الزمن، من أجل تلبية حاجات الأفراد و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخل، وتحقيق الرفاهية لكل أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم التخلف الاقتصادي و خصائصه.

الفرع الأول: مفهوم التخلف الاقتصادي.[1]

التخلف الاقتصادي هو نشاط اقتصادي متغير يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك و الرخاء، هو ليس فقط التخلف نتيجة قلة الموارد المالية و المقاييس الأخرى ولكن التخلف بحد ذاته عبارة عن حالة معينة نشأة بفعل الظروف التاريخية و التطورات في البلدان النامية بسبب دمج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بحث أصبحت جزءا لا يتجزأ من هيكل النظام الرأسمالية العالمي.

الفرع الثاني: خصائص التخلف الاقتصادي.

اختلف الاقتصاديون في تحديد صفات وخصائص التخلف الاقتصادي فمنهم من يقسم هذه الخصائص إلى اقتصادية وغير اقتصادية، كما يقسمها البعض الأحزاب إلى خصائص تمثل عوائق سياسية للنمو وخصائص تمثل أغراضها عامة للتخلف،إلا أن البلدان المتخلفة تشترك فيما بينها في عدد من الخصائص الرئيسية التي تميزها عن البلدان المتقدمة.

بصفة عامة يمكننا تقييم خصائص التخلف الاقتصادي إلى الآن مجموعات أساسية :خصائص اقتصادية، اجتماعية.

أ) الخصائص الاقتصادية[2]:

أ-1)- خصائص عامة:

يعتبر نقص رؤوس الأموال احد الخصائص الاقتصادية العامة للدول والذي يشكل عقبة أساسية من العقبات التي تواجهها هذه الدول لتحقيق نموها، كما يمكن النظر إلى ندرة رؤوس الأموال المستثمرة إلى أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار والتي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار المطلوب وهذه المشكلة لها وجهان:

-عرض رؤوس الأموال الذي يتوقف على لادخار.

- طلب رؤوس الأموال الذي يتوف عليها الحافز على الاستثمار.

[1] إياد عبد الفتاح نسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**،الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2014،ص259.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية – تحليل الجزئي وتحليل الكلي-**، دار الجامعية ، الجزائر،2006،ص23

أ-2)- التبعية الاقتصادية:

لازال اقتصاد الدول المتخلفة يعتمد على المواد الخام الأولية الزراعة و المعدنية وهذه الموارد تستهلك في أسواق الدول المتقدمة،و باستمرار هذا التخصص الاقتصادي في البلدان المتخلفة يعكس التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من أثار سلبية سياسية، اقتصادية، ومالية وتتجلى هذه التبعية في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية.

ب)خصائص القطاع الزراعي:

يسم القطاع الزراعي إلى ثلاث قطاعات:

- قطاع زراعي وما شابه ذلك، كالري والصيد البحري....الخ.
- القطاع الصناعي.
- قطاع الخدمات.

فمن المؤشرات التي تؤكد ظاهرة تركيز النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي نسبة المشتغلين في هذا القطاع ومدى مساهمته في الناتج القومي ونسبة صادرات الدولة من المنتجات هذا القطاع ، كما إن سيادة القطاع الأول في الدول النامية لا تعني تقدم القطاع عن الدول المتقدمة حيث تتسم الزراعة في الدول النامية بالتخلف" انخفاض الإنتاج."

ج – الخصائص الديمغرافية[1]:

يمكن أن نلخص الخصائص الاجتماعية للدول النامية في:

ج-1) الصفات الديمغرافية :

إن المشكلة التي تواجه الدول المتخلفة تكمن في تلاشي اثر الزيادة في معدلات التنمية الاقتصادية أمام الارتفاع ألطردي في معدلات الزيادة السكانية وما يترتب عنها من أثار ضارة على مستوى التغذية والصحة العامة.

[1] عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 26

المبحث الثالث: نظريات و أهداف التنمية الاقتصادية.

لقد ظهرت العديد من النظريات المختلفة في مجال التنمية الاقتصادية وكذا مختلف اهدافها و أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية التي تسعى أي دولة نامية الى تحقيقها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال مبحثنا هذا.

المطلب الأول : نظريات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية والتي نوجزها فيما يلي

أولا:نظرية آدم سميث: [1]

حيث عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ونادى بمبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفى زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، ويأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين المهتمين بهذا الموضوع، وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية، لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه و من سماتها:

1-**القانون الطبيعي** :

اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه، وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشده إلى السوق، أي كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة.

2- **تقسيم العمل** :

يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث، حيث يؤدي إلى تعظم النتائج للقوى المنتجة للعمل.

3- عملية تراكم رأس المال :

يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

[1] www.studyuae.com le 14/04/2017

4- دوافع الرأسماليين علي الاستثمار:

وفقا لأفكار سميث فإن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلي الأرباح الفعلية المحققة.

5-.عناصر النمو:

وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية

6- عملية النمو:

يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل..

ثانيا: نظرية ميل:[1]

ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج، في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأس مالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سمات هذه النظرية:

1.التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان، وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب، واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

2.معدل التراكم الرأسمالي: يرى ميل أن الأرباح تعتمد علي تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور، فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح، والتي تؤدي بدورها إلي زيادة التكوين الرأسمالي، وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلي زيادة معدل التكوين الرأسمالي،

3.معدل الربح: يري ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص غلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود الاقتصادي.

[1] www.studyuae.com le 14/04/2017

4– حالة السكون: اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب، ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال، ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

5– دور الدولة: كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى،و في حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج

ثالثا: نظرية الدفعة القوية

ويقد بها ضرورة وجود حد ادني من الموارد الاستثماري اللازمة لمشروعات التنمية و وجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي و صاحب هذه النظرية " روزنشتين رودان" بالتفريق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة فالأول عدم قابلية التجزئة دالة الإنتاج و الثاني دالة الطلب أما الثالث عدم تجزئة دالة الادخار.[1]

رابعا: نظرية الأقطاب النمو (مراكز النمو).

يعد الفرنسي " **فرانسو بيروا**" أول من شرح نظرية الأقطاب و التي لا يختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو الغير متوازن، ويوضح بيرو بان مراكز تنشأ بشكل عام حول الصناعة الرئيسية المحفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع الدخول المرتفعة وينتج عنها أثار ايجابية ، كما أن مراكز النمو لا تتحدد فقط بصناعة المحفزة ، بل تلعب دور المسيطرة على المجال المحيط بها ، غالبا ما يكون هذه المراكز عن مدينة و مجهز بوسائل و خدمات و مراكز تجارية و إدارية.

خامسا: نظرية مراحل النمو لروستو[2] Rostow:

يصف روستو مراحل التحول من التخلف إلى التنمية إلى مراحل يجب أن تمر بها الدولة لكي تتقدم ، ويصنف روستو الاقتصاديات إلى خمسة أنواع وهي كتالي:

1–مرحلة المجتمع التقليدي: تتضمن هذه المرحلة مجتمعات القديمة وتتصف بوجود سقف معين على إنتاجياتها يفرضه مستوى العلم و المعرفة، و ان حوالي ثلاثة أرباع قوة العمل تشغل في الزراعة ، مع حركة محدودة للمجتمع ،

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية في الوطن العربي** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان ، 2008،ص58.

[2] حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

و التغيرات الاجتماعية المحدودة و السلطة السياسية اللامركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي،و أن الهيكل الاجتماعي لهذه المجتمعات يتميز بالطبيعة الهرمية، حيث العائلة و القبيلة تلعب دورا مهيمنا.

2- **مرحلة ماقبل الانطلاق:** إن هذه المرحلة الجديدة، أي مرحلة الشروط المؤهلة للانتقال ، لا تختلف من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية، اختلافاً جذرياً عن مرحلة المجتمع التقليدي .ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقاً في طبيعة حركية المجتمعين، فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى اطر ذلك المجتمع لأنها حركة داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري : تحول جذري في المؤسسات السياسية – الاقتصادية وتوسع في أفاق المطامح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر والى أخذ المبادرة.

2- مرحلة الانطلاق: تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا، وان أقوى الحداثة تتصارع مع العادات و التقاليد و المؤسسات القائمة، أن هذه المرحلة قصيرة ، ويرتفع فيها الاستثمار فوق 10% من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد، وذلك لتمكين تحقيق الزيادة في الادخار و الاستثمار ،و يتم تأسيس القطاعات قائدة ، ويتم تمويل مرحلة الانطلاق من قطاع الزراعة وكذلك من ملاك الأراضي ، لأغراض الاستثمار في التجارة و الصناعة ،كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد راس المال ، وأخيرا يبدأ في هذه المرحلة ظهور المؤسسات الاجتماعية و الثقافية الجديدة.

4- مرحلة النضوج : وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة الى موارد اقتصادية و يحقق فيها النمو المستدام، وتحل القط عات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة ، ويفارق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.[1]

5- مرحلة الاستهلاك الوفير:وتتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف ، و الاستخدام الواسع للمركبات و السلع الاستهلاك المعمرة و التحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك و الرفاهية.

سادسا:نظرية النمو المتوازن nurkse:

تعود هذه النظرية إلى " **نيركس**" النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التوازن بين القطاع المحلي و القطاع الخارجي[2]. و نظرية النمو المتوازن قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 85.

يكون لهذه النظرية معوقات لتطبيقها بحيث أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر حجم السوق، وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج، مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول المتقدمة، لان هذه النظرية تدعوا إلى نمو كامل القطاعات من اجل النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1-2):الدائرة المفرغة لعملية التنمية الاقتصادية

1: العرض

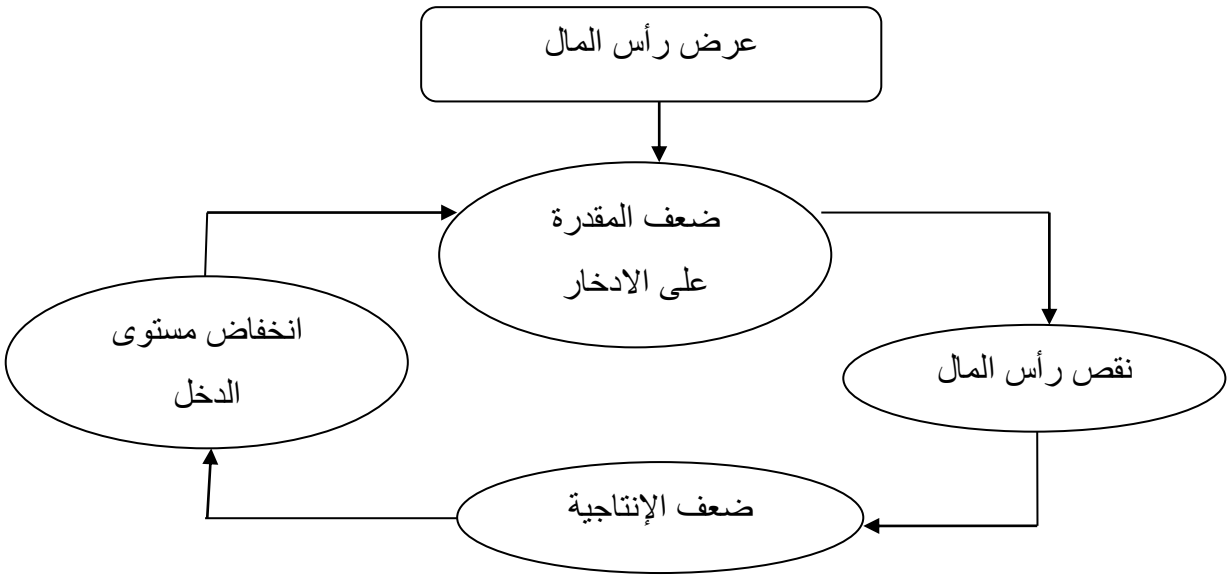

2: الطلب

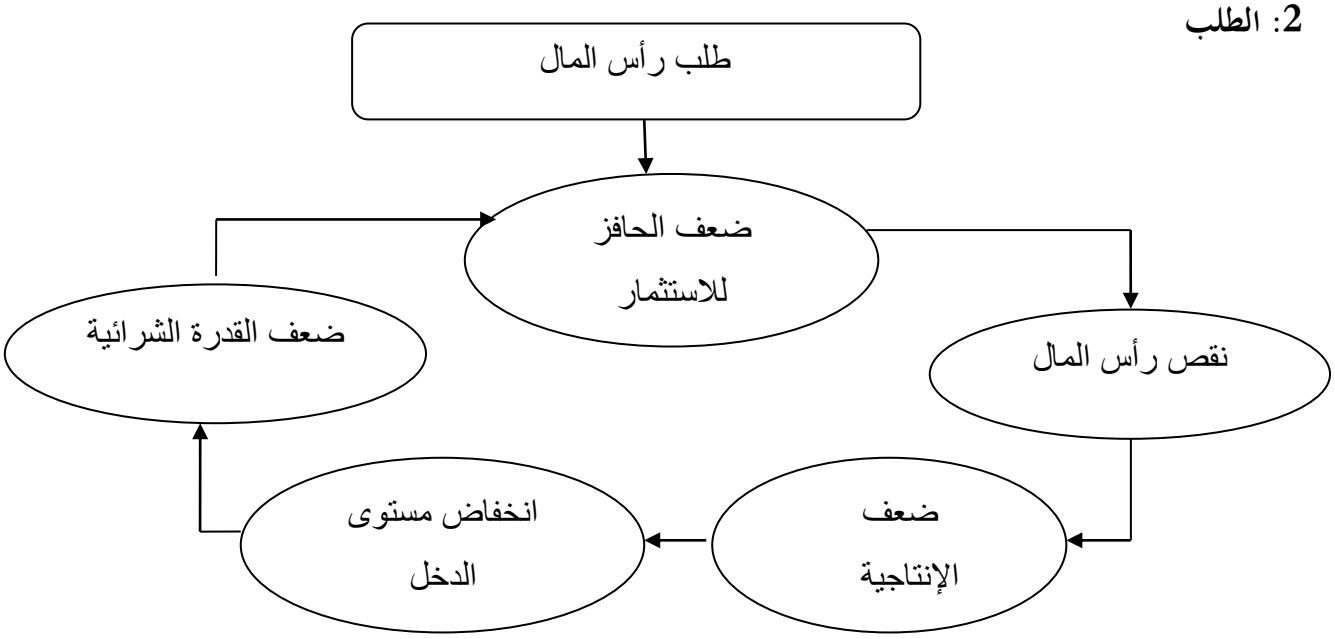

المصدر:محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر 1983،ص23.

سابعا:نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ووفقا لهيرشمان فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفرات مالية، إلا أنها تخلق بدورها وفرات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات كما أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات وليس كلها[1].

ويمكن استعراض أهم اتجاهات النظريات السابقة فيما يلي:

* القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.

* بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيون بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.[2]

* أضاف النيوكلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.

* نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما.

بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديد منها رفع مستوى المعيشة للسكان و توفير حياة كريمة، إلا انه لا يمكن تحديد هذه الأهداف نظرا لاختلف أوضاع كل دولة ولكن يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية وهي.

---

[1] كبداني سيد احمد، **اثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تلمسان، 2014/2013،ص 69

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 482.

أولا :زيادة الدخل القومي[1]:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية وهو انخفاض مستوى معيشة السكان والدخل القومي، الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.[2]

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها كما تعتبر أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

ثانيا :رفع مستوى المعيشة:

إن رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معان، وذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقعت عند خلق زيادة في الدخل القومي غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة أو يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل محتملا[3].

ثالثا :تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

في الواقع يعتبر هذا الهدف اجتماعي إذ انه في معظم الدول المتخلفة نجد انه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي.

رابعا :التوسع في الهيكل التنظيمي:

تسعى الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية، ويجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة وخصوصا بالنسبة

---

[1] www.aleqt.com/article 248198(05/07/2009 24/02/2017 15.26

[2] موسى ولد الشيخ، **البنوة التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية و علوم التسيير ،فرع نقود مالية ، جامعة الجزائر ، 2004/2003 ،ص 36.

[3] فارس رشيد ا لبياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية ، عمان ،2008 ،ص 68 .

للدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد من اجل التصدير للخارج للحصول على إيراداتها لتغطية نفقاتها المختلفة مثل تصدير المحروقات من طرف للدول النامية للبلدان المتقدمة للحصول على الأموال اللازمة لنفقات الحكومة أي الاعتماد على مورد واحد فقط، وهذا ما يعمل على كدح الاقتصاد ككل، ما لم تقم هذه البلدان بالتوسع في هياكلها الإنتاجية من اجل النهوض باقتصادياتها والخروج من دائرة التخلف.

المبحث الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

أنه أحد أركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو الرفع من مستوى معدل التراكم الرأسمالي للاستثمار و التمويل الذي قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا إلا إن التنمية الاقتصادية أساسها هو التمويل المحلي وليس التمويل الأجنبي.

المطلب الأول: مصادر الداخلية التنمية الاقتصادية:

إن أهم هذه المصادر الداخلية للتنمية هي:

أ- الادخار: و تنقسم مصادر الادخار إلى عدة أقسام هي:

1- الادخار العائلي : و هو يتمثل في الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في القطاع العائلي، و هنا تلعب سياسة ترشيد الاستهلاك عن طريق التقنين دورا هاما و أساسيا ،كذلك فان تعبئة الادخار في القطاع العائلي يقتضي التركيز على زيادة الوعي للادخار و تنمية عادات الادخار لدى الفرد ، و يجب في هذا الصدد زيادة و تطوير الأجهزة و المؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات مثل البنوك و صناديق التوفير و الاحتياط

2- ادخار قطاع الأعمال: تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح المحتجزة في المؤسسات العمة في هذا القطاع و ينقسم هذا القطاع إلى الأعمال الغير المنظم و قطاع الأعمال المنظم، فالأول يشمل المحلات التجارية الصغيرة، أما القطاع الثاني فهو قطاع الأعمال النظم و بشمل المؤسسات و الشركات الصناعية و التجارية الكبيرة.

3- الادخار الحكومي[1] : يتمثل في الفرق بين إيرادات الحكومة الجارية من الضرائب و الإنفاق الجاري الحكومي ، و يزداد الادخار بالزيادة الإيرادات من ناحية و بالانخفاض النفقات من ناحية أخرى ، وتتوقف إيرادات الحكومة من الضرائب على هيكل الضرائب السائدة و معدل الضرائب المفروضة و مدى الاستثمارات و تسديد أقساط الديون " في حالة مديونية الحكومة " أما إذا زادت النفقات التجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة،

[1] عمار زيتوني، **مصادر الداخلية لتمويل التنمية – دراسة حالة الجزائر (2004-1970)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007،ص17.

و تعمل الحكومات إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار و التنمية المستهدفة وتنقسم هده المصادر إلى مصادر اختيارية و أخرى إجبارية.

4-الادخار الاختباري[1] : مصادر الادخار الاختياري هو القطاع العائلي و قطاع الأعمال ، فالادخار الاختياري هو المبلغ التي يقتطع اختياريا من دخل الفرد و لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الخدمات و لا يكتنز في ذات الوقت ، أي هو عبارة عن ذالك المبلغ المودع في المؤسسات المالية المختصة

5- الادخار الإجباري:

5-1 – الضرائب: تعتبر الضرائب أداة مالية بموجبها تحويل جزء من المدخول و الثروات جبرا من الأفراد و الهيئات إلى الحكومة ، و تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيراد العام في العصر الحديث.

5-2- التضخم: إن اللجوء إلى التضخم لفرض الادخار الإجباري يمثل احد الوسائل الأساسية التي تلجا إليها الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى تلك الاستخدامات التي تفضلها أو ترغب فيها ، أي زيادة معدل الاستثمار و ذلك بنقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار و يجب الإشارة إلى أن عملية التنمية الاقتصادية تكون دائما مصاحبة لضغوط تضخمية حتى ولو لم يعتمد تمويلها على مصادر تضخمية .

المطلب الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية.

يعود سبب اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل إلى عجز المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات وتأخذ هذه المصادر عدة أشكال وهي:

أولا : المعونات الأجنبية .

هي معونات أجنبية تتضمن كافة المنح النقدية العينية المقدمة من طرف الدولة الغنية إلي الدولة اقل نموا[2] ولها شكلان.

1) المنح: وهي التحويلات النقدية و العينية المقدمة من دولة إلى أخرى و أنها تحويلات غير قابلة للرد.

2) القروض الميسرة: هي قروض تتم بقواعد أيسر من مثيلتها السائدة في السوق المالية الدولية بحيث تقل أسعار الفائدة عن الأسعار العادية وتكون فترة سدادها أطول[3].

[1] عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] يونس احمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص09.

[3] سمير محمد عبد لعزيز، **المداخلة الحديثة في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 408.

أما المعاوِنات الأجنبية العينية تتمثل في المعاونات الغذائية فهي تساعد الدولة المتلقية على سد احتياجاتها التي عجزت الدولة على توفيرها.و بالنسبة للمعاونات النقدية تتمثل في العملات القابلة للتحويل.[1]

ثانيا: القروض الأجنبية.

وهي عبارة عن موارد محولة من منظمة إلى حكومة خاصة إلى حكومة البلد النامي ضمن شروط متفق عليها مسبقا وهي شكلين " قروض عامة " ، " قروض خاصة".

1) القروض العامة: هي كل مل تحصل عليه الدولة مقترضة من الحكومات الأجنبية أو من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في الخارج، أو الهيئات الدولية مثل: البنك الدولي للتعمير و التنمية و صندوق النقد الدولي.

2) القروض الخاصة: هي قروض يحصل عليها الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين في الدول النامية من أشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين في الخارج وهناك شروط لكل قرض على حدى.[2]

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية

إن الاستثمار الأجنبي بشكليه المباشر و غير المباشر يعتبر مصدر مهم من مصادر التمويل في الدول النامية كما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية كما يعتبر شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة المتوسطة و طويلة الأجل.

1)الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هو عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي في الأجل الطويل وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة في إنتاج الوحدات وتسويقها.

2)الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

هو أن يقوم أشخاص طبيعيين أو معنويين المقيمين في الخارج بشراء أسهم وسندات الشركات في البلدان النامية وتقوم المنظمات الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم هذه الشركات،[3] يعطي هذا الاستثمار للمستثمر حق

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي** ،دار المجدلاوي للنشر، عمان الإسكندرية ،1988، ص 241.

[2] رضوان سليم ، **دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثامن ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2008،ص90

[3] رضوان سليم ، مرجع سابق ، ص 90

في النصيب من الأرباح إلا انه لا يعطي حق الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع أو الشركة وهي الوسيلة التمويلية التي تسعى مختلف الدول النامية لجذبها.

المبحث الخامس: متطلبات و معوقات التنمية الاقتصادية.

تسعى الدول النامية لازالة عقبات التي تقف كحاجز للتنمية الاقتصادية وهي على النحو التالي

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

أولا :الحد من التبعية الاقتصادية [1]:

و ينحصر هذا الشرط في دفع البلد نحو زيادة اعتماده على نفسه وتقليل ارتباطه بالخارج وذلك بالتخلص من الأسباب التي جعلته يقع في شباك التبعية وبالتالي ارتباط مصيره بتلك الدول المتقدمة وهذا الشرط يتفرع بدوره إلى:

- **تقليل الصادرات وتوجيه الإنتاج إلى تلبية حاجة السوق المحلية:**

و هذا من خلال انخفاض نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الدخل القومي لتستقل درجة انفتاحها على الخارج ويقلل ارتباطها بالخارج.

- **تقليل الحاجة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي:**

الذي يستعمل لتمويل بعض مشروعات التنمية المقامة أساسا لتصدير منتجاتها إلى الخارج سواء كانت بشكل قروض أو استثمار مباشر والقيام بتشجيع إقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية والمتوفرة في السوق الدولية.

- **إعادة توزيع الموارد:**

لا بد أن تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذات الفائدة الكبيرة للمجتمع ومن خلال عملها كمنتج مباشر إلى جانب القطاع الخاص لخلق جو من المنافسة بين القطاعين العام والخاص وبالشكل الذي يؤدي إلى تطور الإنتاج وتقليل التكاليف بما يضمن زيادة استخدام الأمثل للموارد المتاحة والفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح.

- **الخلق والإبداع التقني:**

تعتمد الدول النامية على الخارج في الحصول على التقنية المتطورة التي لا تتلاءم كثيرا مع خبرة أفرادها ولا مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية ومستوى تطورها الاقتصادي الذي يتوجب على الدولة أن تتدخل في توجيه وتغيير

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص37.

المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق والإبداع التقنين.

❖ **تغيير وتطوير بعض المؤسسات:**

من أهمها المؤسسات المالية والنقدية، التي تمتلك دورا فعالا في تشجيع الادخار المحلي وتوفير متطلبات العملية الإنتاجية، مما يقلل الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية، ويجب الانتباه لمصادر التمويل المحلية وتقليل الاعتماد على المصادر التي تزيد من معدلات التضخم والمتمثلة في الاقتراض من البنك المركزي بما يزيد عرض النقد بشكل متضاعف وما يترتب منها أثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

❖ **السيطرة على الموارد البشرية:**

وهذا من خلال تأمينها وتحديد كيفية استغلالها إلى تخليصها من سيطرة الشركات الأجنبية وبذلك يمتلك البلد القرار المتعلق بالتصرف بموارده الطبيعية.

ثانيا : تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد:

لقد عانت الكثير من الدول النامية من التبعية الأجنبية ومن بين أثار هذه التبعية هي سيادة الاستهلاك المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة حيث شجعت هذه الدول من خلال شركاتها متعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية في الميل للاستهلاك الكامل غير الضروري ،حيث لعبت وسائل الإعلام الأجنبية دورا فعالا في دفع الأفراد إلى تقليد الاستهلاك الغربي وهذا لا يتلاءم مع الظروف الخاصة للبلدان النامية ،غير انه بإمكان مؤسسات الإعلام المحلية والمؤسسات التربوية تلعب دورا في تصحيح هذا الخلل في المجتمع كالعمل على خلق الوعي اللازم لتغيير نمط هذا الاستهلاك كما يجب على الدولة إيجاد نمط استهلاكي بديل ينسجم مع حجم مواردها الذاتية.

ثالثا :العدالة الاجتماعية:

ويقصد بالعدالة الاجتماعية إعادة توزيع الدخل والثروة مما يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجيتهم وإسهامهم في عمليات التنمية وتقليل التفاوت في توزيعها.

رابعا :الاستقرار:

يرتبط بضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تذبذبها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة فالاستقرار بشكل عام يعد احد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية لأنه يعكس فهم المشكلات الاقتصادية وتحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول المناسبة لها.

المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية [1]

تعمل الكثير من البلدان النامية على تحقيق التنمية غير أن العديد من العقبات و العراقيل المختلفة حالت دون ذلك، ويمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات على النحو التالي:

أولا: العقبات السياسية:

و يمكن حصرها فيما يلي:

- التبعية السياسية حيث تمارس الدول المتقدمة تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حيث تضمن وجود نظام سياسي موالي لها.
- يؤدي الاستعمار بأشكاله المختلفة إلى التأثير السلبي على التنمية في المجتمع المستعمر بل يؤدي إلى استنزاف خيراته و ثرواته.
- عدم الاستقرار السياسي و انتشار الحروب الأهلية.
- تفتقر الكثير من الدول النامية من المناخ الديمقراطي السليم.
- غياب الوعي السياسي و المشاركة السياسية لأفراد المجتمع.
- تتميز الدول النامية بالتغير السريع و الفجائي في القوانين.

ثانياُ :العقبات الإدارية:

تتمثل هذه العقبات فيما يلي:

- سوء إدارة المنشآت و عدم كفاءة الجهاز الإداري كسوء توزيع الاختصاصات و عدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة و كذا البطء الشديد في الإجراءات الإدارية و التهرب من تحصل المسؤولية.
- تراخي الجهات الإدارية و ضعف سلطاتها مثل عدم الحفاظ على مستويات الأسعار و الإهمال في جباية الضرائب.
- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام و توزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية الفعلية في المجتمع.
- عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، و عدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية مما يتماشى مع الوضع المستهدف.
- عدم متابعة إنتاجيات المشروعات الإنتاجية و تقويمها التقويم الصحيح مع التستر على الأخطاء الموجودة.

[1] إياد عبد الفتاح نسور ، مرجع سبق ذكره، ص285.

ثالثا: العقبات الاقتصادية:

و هي العراقيل التي لها تأثير اقتصادي واضح، حيث أنها تقف في وجه التنمية و تشمل و تحدد الحوافز المؤدية إلى ذلك، خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة التي نرجو تحقيق أهداف و غايات سريعة واسعة و منظمة في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

و نذكر من هذه العقبات ما يلي[1]:

– قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية سواء كان سلعي إنتاجي أو اجتماعي أو نقدي.

– ضيق الأسواق المحلية للدول النامية.

– ازدواجية الاقتصاد في البلدان النامية أي وجود إنتاج أجنبي و إنتاج محلي، حيث أن تواجد الإنتاج الأجنبي و إن كان ينافس الإنتاج المحلي لكنه بتبر استثمارا , و بالتالي قد يكسب و يجلب العملة الصعبة ، وبالتالي ما على هذه البلدان إلا أن تحسن منتجاتها.

– عدم كفاءة الهياكل الأساسية للإنتاج في البلدان النامية، أي أنها غير كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– ضعف الادخار و غياب الحوافز على الاستثمار.

رابعا :العقبات الاجتماعية[2]:

وهي التي تؤثر اجتماعيا على التنمية الاقتصادية ، و تقف كعائق منيع في وجهها.

– العقبة السكانية و خاصة المتعلقة بالنمو السكاني العالي و علاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية حيث تكون الأخيرة من الحجم السكاني.

– تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص و محدودية التعليم، وندرة المهارات الفنية و الإدارية و الجهل الاقتصادي و الذي يتواجد نحو النشاط الخدمي و المضاربات.

– عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين العناصر المكونة له.

خامسا :العقبات الخارجية.[3]

تتجلى هذه العقبات في العلاقة التجارية و ارتباط اقتصاديات البلدان المتخلفة بالظروف الدولية ، الدول المتفقة و المتحكمة في السوق نتيجة السيطرة و المتمثلة في تدهور شروط التجارة بالنسبة للبلدان المتخلفة و سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى الشركات المتعددة الجنسيات على السوق الدولية، حيث أن التعامل معها يتم وفق

[1] محمد احمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1986، ص 58.

[2] إياد عبد الفتاح نسور ، مرجع سبق ذكره، ص 285.

[3] إياد عبد الفتاح نسور ، مرجع سبق ذكره، ص 286.

اشتراطات صعبة لكون هذه البلدان لا تصدر إلا المواد الأولية الخام كالبترول مثلا، وهذا يخضع إلى الأسعار التي تحددها منظمة الأوبك تبعا لرغباتها أي رغبات الدول المصنعة مما أدى تدهور أسعار هذا الأخير و على سبيل المثال تدهور و انخفاض أسعار النفط .

الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان المصدرة للبترول، و المعتمدة عليه أساسا، هش و ضعيف فاستغلال و احتكار التكنولوجيا التي تصدرها الدول المتقدمة للدول المتخلفة و الديون و الافتراضات و المساعدات، كل هذا يشكل عقبة إضافية أخرى في وجه التنمية.

خلاصة الفصل

إن التنمية الاقتصادية هي عملية التي يقوم من خلالها الاقتصاد الوطني بقفزة من التخلف إلى الرقي و الازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة، كما تبين لنا أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبير بالنسبة للدول النامية وذلك بتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

إن التنمية الاقتصادية تستهدف الفرد بالدرجة الأولى و تقتضي تغيير في هيكل الإنتاج و إسنادها بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع من أجل تحقيق نمو متواصل من خلال موارد المجتمع بدلا من استنزافها و العمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية الأساسية للمجتمع كما ينبغي أن تلبي عملية التنمية الاقتصادية حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر من العدالة بينهم.

كما تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من المصادر لتمويلها سواء كانت محلية أو خارجية وذلك للوصول إلى الأهداف المنشودة والتي من أهمها زيادة الدخل القومي و تحسين المستوى المعيشي، كما يوجد العديد من العقبات التي تحول دون تحقيقها.

الفصل الثالث

دور السياسات الإنفاقية

في التنمية الاقتصادية

مقدمة:

لقد قامت الجزائر بعد الاستقلال برسم سياسة تنموية طوية المدى إلى غاية الثمانينات ، حيث تبنت الجزائر مع بداية الألفية سياسة إنفاقية توسعية ذات التوجه الكينزي مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط لتحقيق تنمية الاقتصادية كان فيها الإنفاق العام أداة فعالة في تنفيذ البرامج الحكومية و تحقيق الأهداف التنموية.

حيث سنتناول في هذا الفصل بداية التعرض إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق برامج التصحيح الهيكلي ثم مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2015 و تقييم أثر هذه البرامج على معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2001 إلى غاية 2015.

المبحث الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل وبعد تطبيق المخططات التنموية

منذ حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة ، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات و خطط التنمية المسطرة، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية : الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي، تجارة محتكرة من طرف الدولة ، اعتماد كلي على عائدات المحروقات كما تميز كذلك ببني تحتية ضعيفة و نظام مصرفي هش

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد قبل تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي2001-2004

في منتصف الثمانينات[1] سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، و ظهرت مساوئ التخطيط المركزي ، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة و عجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة ،ارتفاع الديون و معدل خدمتها ، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق وزيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات ، و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، و كنتيجة لهذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية الضرورية، و لقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق ، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، و برنامج التصحيح الهيكلي[2] في فترة 1995-2000 الذي جاء كضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار انه تجسيد للإجراءات تحقيق الإنعاش و كان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق نقد الدولي وهي تحقيق الزيادة في الطاقة الإنتاجية، تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتخفيض التضخم و تخفيض عجز الميزانية، تحرير التدرجي للتجارة الخارجية و تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات ووضع إطار تشريعي للخوصصة ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسات اقتصادية تتسم بظرفية خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي الدائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق التوسع الضريبي كما انتهجت سياسة متوسطة المدى التي تعمل على رفع

[1] صندوق النقد الدولي، **مجلة التمويل و التنمية**، سبتمبر، 2003، ص 14.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **انعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، 1998، ص 02.

القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وعلى الرغم من كل ما ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات.

و للخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها فترة الأزمة الاقتصادية و التخفيف من حدتها و النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو الاقتصادي ذلك من خلال تطبيق الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج الاتفاقية واسعة جسدتها عن طريق تنفيذ ثلاث برامج تنموية للفترة 2001-2015.

المطلب الثاني : وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق المخططات التنموية2001/2015.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004[1]

طبقا للوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة
- خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي و المؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة و المتوسطة.
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و التكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية[2].

و يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي و الحد من البطالة

***مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**

لقد خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 7 مليار دولار موزعة على طول أربعة سنوات 2001-2004 تمحورت حول دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، و النقل، الري، و دعم الإصلاحات في مختل القطاعات و تنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 15974 مشروعا وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

[1] برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 01/06المؤرخ في 2001/05/06 وبرنامج 06/02 المؤرخ في 2002/05/04

[2] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

الجدول رقم (3–1) :التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001–2004)

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع %
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.8	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	—	—	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر لفترة 2010، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 252

أولا : دعم القطاعات الإنتاجية:

تتمثل القطاعات الإنتاجية حسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في:

1 – الفلاحة[1]:

يندرج هذا برنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بهدف توسيع الإنتاج الفلاحي ليشمل الصادرات و تمحور حول النقاط التالية:

- تعزيز الإنتاج الفلاحي خاصة المنتجات كثيرة الاستهلاك و ترقية المنتجات الموجه للتصدير.
- تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل بظاهرة الجفاف في سياق محدد.
- حماية الأحواض المنحدرة و التوسع في التشغيل الريفي.
- حماية النظام البيئي و الاهتمام بالمراعي و تطويرها.
- محاربة الفقر و التكفل بديون الفلاحين.

و قد خصص لتنفيذ هذا البرنامج غلاف مالي قدره 55.9 مليار دج.

[1] بودخدخ كريم ، المرجع سابق،ص200،201.

2- الصيد البحري:

تزخر الجزائر بساحل طوله1200 كم غني بثروة سمكية هائلة و بهد ف ترقية الصيد البحري و لتنفيذ ذلك تم القيام بمجموعة من الإجراءات ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي أهمها:

- تمويل الصندوق الوطني للمعونة من أجل الصيد البحري و تربية الأحياء المائية[1](FNAPPA)

- تقديم تسهيلات ائتمانية و قروض لصيد الأسماك و تربية المائيات تابعة لصندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، و قدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج ب 9.5 مليار دج.[2]

ثانيا: دعم الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

لقد تميز هذا القطاع بتلقيه أكبر نسبة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج بنسبة 40.1 % أي بمبلغ 210.5 مليار دج لدعم هذا القطاع و ذلك لتغطية النقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه فترة التسعينات أين قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام و خاصة الإنفاق الاستهلاكي، و بهد ف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة و الخاصة منها من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي و فتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تهيئة الأحياء السكنية في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن[3].

ثالثا: التنمية البشرية و المحلية:

لقد خصصت الحكومة نسبة 38.8 %من إجمالي المبلغ الموجه للبرنامج أي بغلاف مالي قدره 204.2مليار دج ، حيث خصص منه مبلغ 97 مليار دج في جانب التنمية المحلية بهدف تحسين الوضع المعيشي للمواطن على مستوى التراب الوطني خاصة في الأرياف و تحقيق التوازن الجهوي و تحسين أداء الخدمة العمومية كالبريد و المواصلات وغيرها و إعادة تأهيل المناطق بأكملها.

---

[1] عياش بولحية ، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03، 2010 /2001 ، ص 53.

[2] بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره،ص74.

[3] بودخدخ كريم ، مرج سابق، ص 196.

رابعا: دعم الإصلاحات

في سبيل تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004و الوصول للنتائج المرغوبة كان لابد من توفير محيط ملائم لتنفيذ هذا البرنامج عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات التي تسهل عمل الحكومة و تدعم القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية مم يساهم في بعث الاقتصاد الوطني و تنشيطه، و لتمويل ذلك خصص مبلغ 45 مليار دج لتنفيذ برنامج دعم الإصلاحات.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي و المالي للجزائر 2001-2004عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية و السيولة المصرفية و مؤشرات الديون الخارجية ، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة2001 و قد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف التي تتمثل في تحديث و توسيع الخدمات العامة ،تحسين مستوى المعيشي للأفراد،تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية لتطوير النشاط الاقتصادي ،رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يتحقق إلا بمرور بالأهداف السابقة.

❖ **مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005/2009[1]**

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته و التي بلغت 4203 مليار دج و تم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج و الثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، و الصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج و تحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدر ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج[2] و الذي نوضحه من خلال الجدول التالي:

---

[1] هواري عامر، قاسم حيزية، **السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها**، ص 10.
ameur1982@gmmail.com le (11/04/2017) أو hizagacem@yahoo.fr.

[2] صالحي ناجية ، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي, 2001-2004 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم** ،أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف ، 2013، ص6.
www.shy22.com/dld2ws42386.pdf.html le (11/04/2017)

الجدول رقم (3-2): قطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

الوحدة :مليار دج

المجموع بالمبالغ / القطاعات	2005-2009	المجموع %
تحسين المستوى المعيشي للسكان	1908.5	45.5%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9%
تطوير برامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.9%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات برنامج دعم النمو التكميلي

أولا:تحسين ظروف معيشة السكان:

لقد جاء هذا القطاع بالحصة أكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5 % أي بمبلغ 1908.5 مليار دج ، و هو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية و البشرية الذي نفذ ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي،حيث بتحسين المستوى المعيشي وتوفير قدر من الرفاهية سيكون له أثر على إنتاجية العامل و بالتالي على إنتاجية الاقتصاد ككل، و قد اهتم البرنامج بالنسيج الحضري لذلك قد خصص للبرنامج خلال الفترة 2005-2009 مبلغ 555مليار دج لإنجاز 1.010.000سكن لاحتواء احتياجات السكن عند المواطن بالدرجة الأولى و يليه قطاع التربية الوطنية ب200 مليار دج من أجل تعزيز المنشآت التعليمية و الثقافية و قد خصص مبلغ 141مليار دج لصالح التعليم العالي،البحث العلمي وجه لتوفير231000 مقعد بيداغوجي و انجاز المرافق المصاحبة ،و في إطار الصحة العمومية تم تخصيص 85 مليار دج من أجل توفير مراكز استشفائية عبر جميع الوطن.

ثانيا : تطوير المنشآت الأساسية:[1]

يعتبر تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لذا فقط خصص بنسبة% 40.5 أي بمبلغ 1703.1مليار دج ، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد و عصرنة شبكة الطرق و السكك الحديدة حيث حدد لقطاع النقل مبلغ 700 مليار دج ،و600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لما له من دور في

[1] صالح صالحي، **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004 و برنامج دعم النمو الاقتصادي2004/2009 وبرنامج الاستثمارات العامة 2010/2014**، محاضرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف،ص 06.

تنشيط التنمية الاقتصادية حيث تم مواصلة إنشاء الطريق السريع و إعادة تطوير و تأهيل شبكة الطرقات ، و مبلغ 393 مليار دج لإنشاء 8 سدود 300 محجز مائي بالإضافة إلى انجاز و تأهيل محطات التصفية و حدد مبلغ 10.15دج لتهيئة الإقليم لتحقيق تكافؤ الفرص و تهيئة المجال و يهدف مخطط هذا القطاع إلى تسهيل عمليات الإنتاج و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي

ثالثا : دعم التنمية الاقتصادية

يتمحور هذا البرنامج حول خمس محاور أساسية:

1-الفلاحة و التنمية الريفية:

تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع بمبلغ300 مليار دج رغبة في تطوير هذا القطاع لما له من أثر على الناتج المحلي وهي موجهة لتطوير المستثمرات الفلاحية محاربة التصحر للتشجيع على الإنتاج و الاهتمام بتربية المواشي و تطويرها.

2-الصيد البحري و الموارد الصيادية:

و قد خصص مبلغ 12 مليار دج لدعم الصيد البحري و إنشاء منشآت جديدة للصيد و الصيانة

3- صناعة:

وقد قدرت الاعتمادات الموجهة لتنمية هذا القطاع مبلغ 13.5مليار دج موجهة لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية المحلية و الأجنبية.

4- السياحة:

و قد خصص مبلغ 3.2مليار دج، للاهتمام بالمناطق السياحية و ذلك بدعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي و إنشاء مرافق إدارية خاصة بها.

5-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية:

و قد قدر مبلغ 4 مليار دج لدعم هذا القطاع المنتج و الذي يساهم في تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة حيث توقع انجاز 14 مؤسسة الصغيرة و المتوسطة و 33 دور للصناعة التقليدية.

رابعا : تطوير الخدمة العمومية وتحديثها :

لقد تم تجهيز هذا البرنامج بملغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية و تحسين الخدمة العمومية و مواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن ، و تدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات و قد اهتم هذا البرنامج بالقطاعات التالية:

1- **العدالة:**

تعتبر العدالة من أهم مطالب الأفراد و المؤسسات ، كونها تبعث الثقة في المواطن تجاه دولته و تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى إحياء دولة القانون ، لذلك فقد تم دعم القطاع بمبلغ34 مليار دج لإنشاء 14 مجلس قضائي و 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

2- **التجارة:**

الرغبة في تنمية السوق التجارية فقد تم دعم القطاع ب 2 مليار دج بهدف انجاز عدد من المخابر و تجهيزها لمراقبة النوعية

3- **المالية:**

لقد دعم هذا القطاع بمبلغ 65 مليار دج للقيام بتحديث إدارة المالية بقطاع الجمارك و الضرائب و أملاك الدولة.

4- **الداخلية:**

لقد تم تدعيم هذا القطاع ب 64 مليار دج بهدف تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية.

5 – تطوير برامج التكنولوجيا الإعلام و الاتصال

لقد خصص هذا القطاع بمبلغ 16.3 مليار دج لاستكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية و تأهيل محطات الراديو ، وفك العزلة عن البلديات بتشغيل 200.000 خط دائري محلي للراديو.

خامسا : تطوير برامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال

لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة و تدارك العجز الحاصل في القطاع.

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2009–2014[1]

قامت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي بتخصيص مبلغ 286مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس جميع القطاعات.

ولخص هذا البرنامج في ثلاثة محاور أساسية:

[1] ملف برنامج الخماسي للتنمية 2014/2010، بيان مجلس الوزراء، المنعقد في 2010/05/24 عن الموقع:
http //www.ennaharonline.com/ar/national/62281-286-2010-2014.html le 06/04/2017

أولا– برنامج التنمية البشرية:

لقد خصص هذا البرنامج مبلغ يعادل 8485.6 مليار دج للفترة 2009-2015 لتحسين الظروف المعيشية وما يفوق 40 % من إجمالي البرنامج وهذا لأهمية هذا القطاع على الاقتصاد الوطني باعتباره ركيزة أساسية لأي اقتصاد و الذي يدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته عن طريق تعزيز هذا القطاع بمراكز جديدة في مختلف أطواره والتكفل الطبي بإنجاز مستشفيات وعيادات متخصصة وتحسين ظروف السكن ، تزويدها بالماء و الطاقة وكذالك النظر في الجانب الثقافي وجانب الاتصال .... و هذا ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(3–3):البرامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي 2009–2014

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبلغ بالمليار دج	أهم المشاريع المبرمجة
التعليم العالي	864	600000 مقعد بيداغوجي ، 400000 سرير ، 44 مطعم
الصحة	619	172 مستشفى، 45 مركب صحي، 377 عيادة: 1000 قاعة علاج
السكن	3700	2 مليون مسكن يسلم منها 102 خلال الخماسي و الباقي بعد سنتين
الثقافة	140	40 مركب ثقافي، 340 مكتبة
الاتصال	106	تحسين التجهيزات الإذاعية و التليفزيونية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص ببرنامج الخماسي 2014/2009 ص 32.

ثانيا: برنامج تطوير الهياكل القاعدية:

لقد دعم هذا القطاع بمبلغ مالي قدره 6400 مليار دج ،أي ما يفوق 38 % من إجمالي حجم البرنامج بهدف فك العزلة عن السكان عبر جميع مناطق الوطن من خلال تطوير المنشآت القاعدية وعن طريق تعزيز شبكات النقل و تحديثها و هذا ما يدعم الاقتصاد الوطني و يشجع على تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة ،حيث يتوقع أن يوفر 561000 منصب عمل و ارتكز هذا البرنامج على القطاعات التالية:

الجدول رقم (3–4): برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي2014/2009

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبلغ بالمليار دج	المشاريع المبرمجة
الأشغال العمومية	3100	إتمام انجاز الطريق السيار شرق غرب وانجاز طرق جديدة
النقل	2800	تحسين النقل الحضري و مد الشبكة السكة الحديدية
البيئة و الإقليم	500	انجاز مساحات خضراء وحماية 1795 منها

المصدر: بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص ببرنامج الخماسي 2014/2009 ص 33.

ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية:

لقد تم تخصيص مبلغ 3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 17 %لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أي قامت الجزائر باستهداف القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو الاقتصادي، اهتمت الجزائر بالفلاحة والتنمية الريفية وتطوير الصناعة والمؤسسات العمومية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار والجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج.

الجدول رقم(3–5):برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2014–2009)

الوحدة :مليار دج

القطاعات	المبالغ	المشاريع المبرمجة
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	استكمال مشاريع الفلاحية التي تم الشروع فيها منذ السنة الفارطة
التنمية الصناعية	2000	انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتر وكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	150	إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي،تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 200 مليار دج.
التشغيل	350	استحداث 2ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي
تطوير اقتصاد	25	دعم البحث العلمي ،تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي

المصدر:من اعداد الطالبتين بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص ببرنامج الخماسي2014/2009 ص33

المبحث الثاني : تحليل أثر سياسات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

يعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى أي اقتصاد حيث تسعى الدولة من خلال تنفيذ برامج الإنفاق العام إلى الرفع من الطاقات الإنتاجية في جل المجالات الاقتصادية بغية رفع معدلات النمو الاقتصادي للدولة.

المطلب الأول: اثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

إن للإنفاق العام اثر ايجابي على نمو الناتج المحلي ومن هن ستقوم الدراسة على تحليل اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

و ذلك من خلال النتائج المحققة في نفس الفترة عن طريق تحليل معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا ما يبينه الجدول و الشكل التاليين.

الجدول رقم (3-6):تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004):

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	معدل المتوسط
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	3.55
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1	8.68
الصناعات	2.0	2.9	1.5	2.6	2.25
الأشغال العمومية و البناء	2.8	8.2	5.5	8.0	6.13

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(1–3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر2000–2004

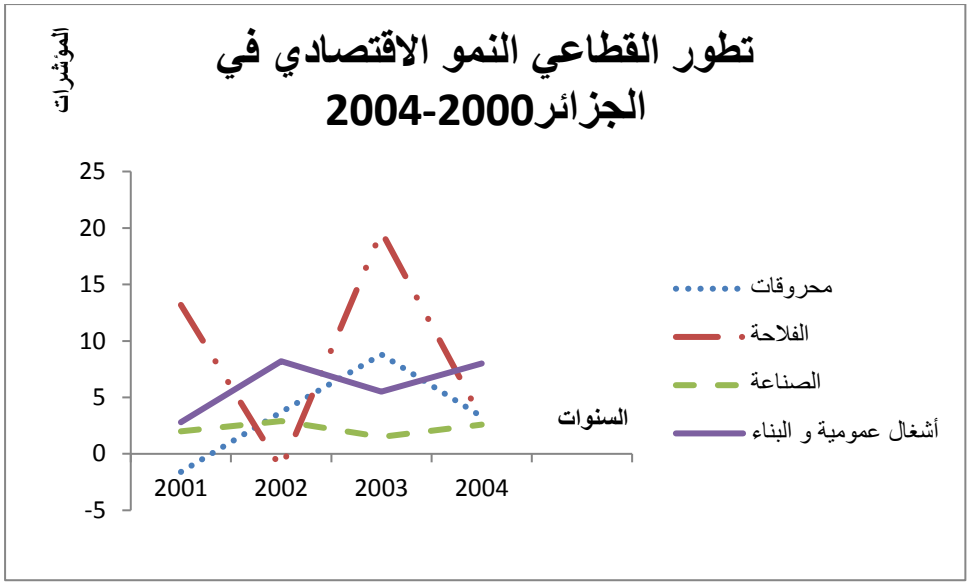

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول أعلاه

ومن خلال معطيات الجدول و الشكل السابقين نلاحظ ما يلي :

1–قطاع المحروقات

لقد شهد قطاع المحروقات في الآونة الأخيرة تحسن وذلك منذ بداية سنة 2001 الذي يصل إلى 1.6- % ليواصل التحسن في معدلات النمو في فترة 2002 وذلك ب 3.7% ليبلغ أقصى حد في نهاية سنة 2003 بمعدل 8.8%الذي يفسر بارتفاع ملحوظ في أسعار النفط ليعاود الانخفاض في سنة 2004 ليصل إلى 3.3% وذلك نتيجة التراجع الحاد الذي عرفه قطاع المحروقات الذي ترك اثر على معدلات النمو الاقتصادي الذي بدوره شهد معدلات نمو جد متواضعة.

2- قطاع الفلاحي:

لقد دعم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي القطاع الفلاحي بغلاف مالي قدره 55.9 مليار دج بهدف دعم المستثمرات الفلاحية و تطوير القطاع و المحصول الفلاحي ، إلا أنه سجلت معدلات متذبذبة تراوحت بين 1.3- %سنة 2001 و 19.7 % كأقصى معدل لها سنة 2004 نتيجة لكمية التساقط المعتبرة ، حيث كان هذا القطاع يتأثر بالظروف المناخية و إلى حد كبير بدرجة المغياثية وهذا ما أدى إلى استجابته الضعيفة لهذا الدعم.

3- قطاع الصناعة

نظرا لأهمية القطاع الصناعي بالنسبة للنمو الذي يعتبر المحرك الأساسي لباقي القطاعات الأخرى إلا أن هذا القطاع عرف معدلات خلال سنتي 2001-2002 على التوالي بنسبة 2% و 2.9%، بينما تشهد سنة 2003 تراجع في معدلات النمو بنسبة 1.5% ليصل في نهاية 2004 الى2.6% في حين تبرز مساهمة القطاع الخاص أكثر على حساب القطاع العام كنتيجة فتح الدول المجال للقطاع الخاص ،و يرجع ذلك لعدم إعطاء الدولة الأهمية البالغة لدفع و تحسين هذا القطاع عن طريق دعم المؤسسات الصناعية.

4- قطاع الأشغال العمومية و البناء:

يعتبر هذا القطاع فعال كونه يساهم بشكل واسع في نمو الناتج المحلي بالإضافة لمساهمته في زيادة حجم العمالة، حيث تميز قطاع الأشغال العمومية و البناء بنمو ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بباقي المعدلات القطاعية الأخرى، حيث سجل متوسط معدل نمو 8 %و يرجع ذلك كونه استولى على اهتمام الدولة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي و هذا ما يعكس أداء القطاع طول الفترة2001-2004 ،باستثناء سنة 2003 التي عرفت تراجع بمعدل 5.5 % و يعود ذلك إلى ظروف التي عطلت نمو القطاع خلال تلك الفترة.

ومن خلال التحاليل السابقة نتوصل إلى الاستنتاج التالي:

على الرغم من النتائج الايجابية التي مست ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلا انه هناك عدة نتائج أخرى تجسد انتعاش التنمية الاقتصادية التي ميزت السنوات من 2004/2001 نذكر منها:

سجلت معدلات نمو متزايدة في فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش ، تحسن ملحوظ في قطاع المحروقات و هذا يعني ارتفاع نسبي لمعدلات النمو الاقتصادي و يرجع بدرجة الأولى لزيادة وعدل نمو قطاع المحروقات بسبب ارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، فيما يؤثر قطاع الفلاحة في معدلات النمو الاقتصادي بشكل ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى و ذلك اثر ارتباطه القوي بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة الذي يجعله عرضة للتقلبات الحادة، ولق كان أداء القطاع الصناعي في الجزائر متدنيا خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وهذا ما يفسر لنا عدم تجاوبه مع سياسة الإنعاش الاقتصادي ، أما قطاع الأشغال العمومية والبناء يعتبر القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير و مباشر من تطبيق هذه السياسة إلا انه يبقى ذو تأثير ضعيف على معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثر برنامج التكميلي لدعم النمو على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2004-2009)

لقد جاء برنامج التكميلي لدعم النمو تكملة لوتيرة ازدهار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال فترة (2001-2004) وهذا لمحاولة تغطية النقائص الموجودة في البرنامج السابق وهذا ما يعرضه الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم (7-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	معدل المتوسط %
محروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-8	-1.58
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	21.1	5.52
الصناعة	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	3.04
أشغال عمومية و البناء	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	9.5

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(2-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009

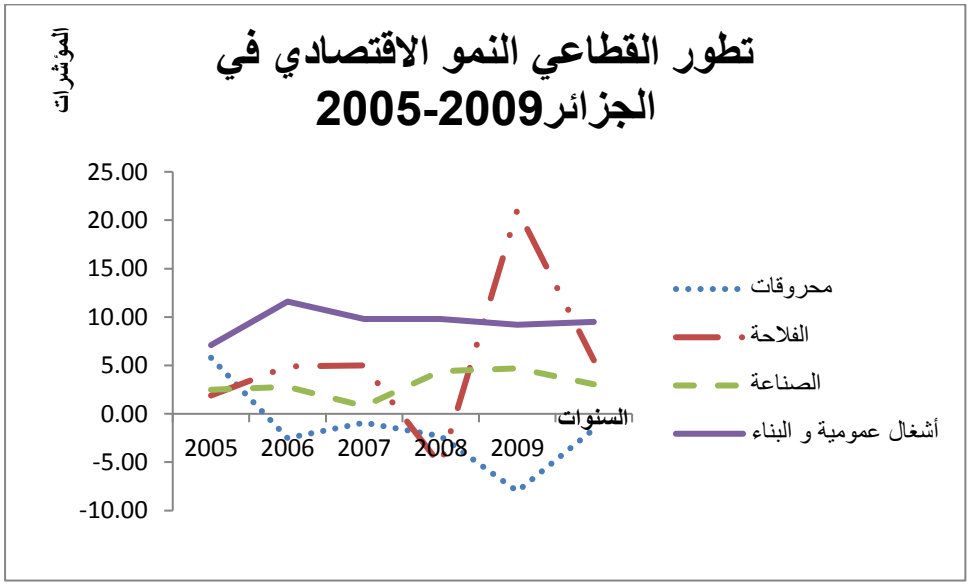

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول السابق

ومن هنا يمكننا أن نلاحظ ما يلي:

1-المحروقات

ن شهد قطاع المحروقات سنة2005 تطور في معدلات النمو بنسبة 5.8% الذي لم يبعد مقارنة بالسنوات الماضية، رغم تطبيق برنامج التكميلي الذي كان من المتوقع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا انه واجه ضعف خلال سنوات 2006-2009 بمعدل متوسط -1.58.

2- الفلاحة:

لتعزيز دعم القطاع الفلاحي قام البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009) للقطاع الفلاحي بالمساهمة في تحسن معدلات النمو الفلاحية باستثناء سنة 2008 أين تراجع نمو القطاع بشكل حاد بمعدل 5.3-% تأثرا بالجفاف الذي عرفته الجزائر خلال هذه السنة ، و عرفت انتعاشا قياسيا سنة 2009 بمعدل 21.1 %خاصة في إنتاج الحبوب و هو معدل متواضع مقارنة بحجم الدعم الذي استفاد منه القطاع ، إلا أنه يبقى أداء القطاع الفلاحي معرض لتقلبات كثيرة لارتباطه بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة.

3- الصناعة:

عرف قطاع الصناعة تحسن في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009 لتسجل أقصى معدل لها 4.7 % سنة2009، كنتيجة تحسن قطاع الصناعي للمؤسسات العمومية بقطاع الطاقة و المياه و الصناعات الإستخراجية و البناء إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع.

4- الأشغال العمومية و البناء:

تميز قطاع الأشغال العمومية و البناء بنمو ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بباقي المعدلات القطاعية الأخرى، حيث سجل متوسط معدل نمو 9.5 %و يرجع ذلك كونه استولى على اهتمام الدولة ضمن خطط الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

ومن خلال التحاليل السابقة نتوصل إلى الاستنتاج التالي:

على غرار النتائج الايجابية التي وصل إليها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلا أن الجزائر تواصل وتيرة ارتفاع معدلات النمو وذلك من خلال تطبيق برنامج التكميلي الذي كان له اثر على معدلات النمو إلا وهي مقارنة بالفترة السابقة سجل قطاع المحروقات تحسن في معدلات النمو إلا انه يبقى غير كافي بالنسبة لمعدلات المتوقعة حيث أن هذا القطاع لازال يعرف تأخرا رغم تطبيق هذا البرنامج ، ولقد ساهم هذا الأخير في دعم القطاع الفلاحي ما ساهم في تحسين معدلات النمو باستثناء سنة 2008 أينا تراجع نمو القطاع تأثرا

بالجفاف الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة وعرفت انتعاشا قياسيا سنة 2009 خاصة في إنتاج الحبوب إلا انه يبقى ضعيفا مقارنة بحجم الدعم الذي استفاد منه القطاع ، حيث عرفت معدلات النمو لقطاع الصناعة تحسن في فترة البرنامج التكميلي وذلك نتيجة تحسن مؤسسات العمومية الصناعية إلا انه يبقى غير كافي مقارنة بحجم الإنفاق ، بينما يبقى قطاع الأشغال العمومية الذي يتميز بمعدلات نمو مرتفعة على غرار القطاعات الأخرى ويرجع ذلك كونه استولى على اهتمام الدولة ضمن هذا البرنامج .

المطلب الثالث:اثر برنامج التنمية الخماسي(2015–2010) على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

هم برنامج استثمارات عمومية خاص بفترة (2015-2010) تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 2010/05/24 بعد اجتماع مجلس الوزراء ، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات استثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لفترة (2004-2001) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لفترة (2009-2005) وهذا ما نبينه في الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم (8–3):تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015–2010):

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	4.1	2.9
المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6	2.9
الصناعة	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9	2.3
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5	11.9
الأشغال العمومية و البناء	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8	5.11

المصدر: مشروع قانون المالية2015 http://www.mfdgi.gov.dz

الشكل رقم(3-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر2010-2015

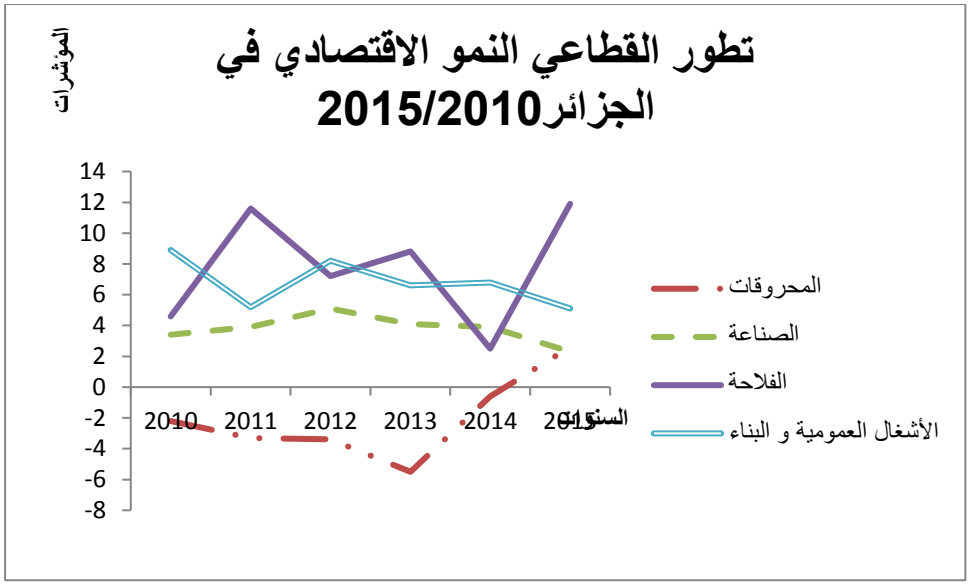

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

ومن خلال ما سبق نلاحظ ما يلي:

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6 %سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6 %سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة في 2014في حين يعاود ترتجع في سنة 2015 بنسبة 2.9% حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6-% وليتابع تحسن في سنة 2015 ب 2.9 %.

في المقابل يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية[1]يشكل أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع الأشغال العمومية ليشهد ارتفاع ملحوظ خلال بداية سنة 2010 ب 8.9% ليواصل بوتيرة متذبذب خلال سنوات 2011-2014 ليصل في سنة 2015 إلى 5.11% بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة ليصل القطاع إلى نسبة تقارب 2% فقط و هي نسبة بعيدة عن الأهداف المسيطرة نهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذبات ليصل حده أقصى في سنة 2015 بقيمة 11.9% حيث تأثير هذا القطاع ضعيف على معدل النمو الاقتصادي كون أن إنتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية و حجم المغياثية.

ومن هنا نستنتج ما يلي:

[1] www.taougrite.yoo7.com le 10-04-2017.

واصلة الجزائر سلسة من الإصلاحات الممتدة من فترة 2000 إلى 2009 لتضيف على ذلك برنامج أخرى وهو برنامج الخماسي لتنمية الاقتصادية الذي كان له تأثير على رفع معدل نمو الاقتصادي.

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الرائد الموجه للاقتصاد الوطني حيث يبقى تأثيره واضحا على معدل النمو العام رغم التراجع الذي شهده هذا القطاع ، ويشهد قطاعي الصناعة والفلاحة أداء ضعيف رغم الجهود المبذولة بعيدا عن أهداف المسطرة، برغم من المبالغ الضخمة التي وجهة له، كون قطاع الفلاحة إنتاجيته مرتبطة بتقلبات المناخية وحجم المغياثية ، وفي المقابل يبقى قطاع الأشغال العمومية والبناء يشكل اكبر مساهمة في تحسين معدل النمو و يرتبط ذلك بحجم إنفاق الدولة الذي كان السبب وراء ذلك.

خلاصة الفصل

تسعى الجزائر من خلال تنفيذها لبرامج بمخصصات مالية ضخمة إلى تخطي أثار الأزمة البترولية التي عاشتها الجزائر، و ذلك من خلال تحقيق تنمية الاقتصادية مصحوبة بمعدلات نمو مرضية ، حيث كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و التكميلي و البرنامج الخماسي من (2001-2015) على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة.

و تخلص الدراسة إلى أنه مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر ، و هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة ، الأمر الذي يضع من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و رهينة تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد تغير مسار دور الدولة في الاقتصاد وأصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي و الحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي .

و الجزائر بدورها اتخذت من هذا المنطلق سبيلا من اجل محاولة النهوض أو الرفع أو التوسع في الخدمات العامة ومواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات و المنافع العامة وذلك باعتبار العنصر البشري العامل الأساسي و الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ويظهر ذلك جليا من خلال البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة خلال الفترة الممتدة مابين (2014-2000) وذلك نتيجة لانتشار ظواهر اقتصادية و اجتماعية و غيرها ، عقب فترة إصلاحات الهيكلية خلال فترة الثمانينات بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط في سنة 1986، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج و التوصيات و الاقتراحات التي نعرضها بعد ان نتطرق الى اختبار صحة الفرضيات التي نوجزها في ما يلي.

1- اختبار صحة الفرضيات.

- **الفرضية الأولى:**

أن العلاقة بين الإنفاق العام و التنمية الاقتصادية ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من النفاق إلى التنمية الاقتصادية إنما هي علاقة تبادلية بحيث أن الإنفاق العام يعكس بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن هذه الأخيرة تأثر أجابيا على زيادة معدلات النمو التي تعتبر مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية .

- **الفرضية الثانية:**

تكمن أهداف البرامج التنموية في تحسين الظروف المعيشية للأفراد ، لكنها لحد اليوم غير كافية وذلك راجع بدرجة الأولى إلى اعتمادها على عائدات المحروقات.

- **الفرضية الثالثة :**

تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر محدود كونه لا يمس القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة في حين يمثل قطاع المحروقات المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي و هو قطاع غير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط ، إلى جانب أن آلية الإنفاق العام في الجزائر محدودة

كون أننا نفتقر إلى هيكل إنتاجي لاستيعاب الطلب المتزايد ما يسمح بتسرب المال العام و بالتالي يضعف إنتاجية الإنفاق العام.

ومن خلال اختبار صحة فرضيات نتوصل إلى النتائج و التوصيات التالية :

2- نتائج الدراسة

بالنسبة للإطار النظري:

- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة في القيام بوظائفها على أحسن وجه و تحقيق أهداف من خلال التأثير علة متغيرات النشاط الاقتصادي .
- ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر احد السمات المميزة للمالية العامة في الدولة حتى وان كانت هذه الزيادة تختلف في شدتها من دولة إلى أخرى وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية.
- يعتبر ترشيد الإنفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة وذلك بالتزام بفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع من اجل تحقيق العمليات الناتجة عن هذا الإنفاق.
- إن التنمية الاقتصادية كثيرة الإبعاد فهي تشمل بالإضافة إلى البعد الاقتصادي أبعاد أخرى (بعد ثقافي، بعد اجتماعي).وذلك بحكم تطورها داخل المجتمعات.

- بالنسبة للإطار التطبيقي:

من خلال تحليل اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2000- 2004) و برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و البرنامج الخماسي (2009-2014) توصلنا إلى مجموعة من النتائج

1-تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتدءا من سنة2001.

2-تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و الذي أضحى أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام و التي تساهم بأكثر من60%من حجم الإنفاق العام ، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية.

3-ساهمت برامج الإنفاق العام2000-2014 في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و تحسين معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة 1995-2000 و التي اقتصرت على قطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات نتيجة لضخامة البرامج الموجهة للقطاعين الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة التشغيل بالقطاعين و الذي

ساهم في تحسن معدلات البطالة ، في حين شهدت القطاعات المنتجة على رأسها القطاع الصناعي معدلات نمو جد متواضعة بالرغم من جهود الدولة في دعم القطاع.

4- صاحب زيادة الإنفاق العام زيادة في حجم الواردات على طول الفترة من2000-2014 الأمر الذي يفسره عجز الجهاز الإنتاجي المحلي في استيعاب الطلب المتزايد الناجم عن زيادة الإنفاق ، خاصة الطلب الاستهلاكي الذي عرف توسع كبير بسبب تزايد حجم الدخول ،و بالتالي تم اللجوء إلى الواردات بهدف تغطية هذا الطلب المتزايد ما يسمح لنا باستنتاج أن السياسة المالية الكينزية لا تتحقق في ساحة الاقتصاد الوطني بسبب غياب جهاز إنتاجي ذو كفاءة يسمح بامتصاص الطلب المتزايد و يمنع تسرب المال العام.

5-يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، و ذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض و الطلب ، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض و الطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.

3- توصيات و اقتراحات:

- يجب أن توجه عائدات النفطية لبناء قاعدة اقتصادية تحفز قطاعات المنتجة مثل الفلاحة الصناعة ...الخ. وتسمح بتحقيق التنمية المستدامة
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد قضية مهمة و لا يتم ذلك إلا من خلال الإصلاح المؤسساتي وتطوير التكنولوجيا والتكامل بين سياسات السكانية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية .
- أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يشكل المكون الأساسي للصادرات الجزائرية إلى غاية اليوم الأمر الذي يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري و يجعله عرضة للصدمات الخارجية ، لذلك وجب تدارك أهمية التجارة الخارجية في دعمها للنمو الاقتصادي و التركيز على تنويع و تنمية الصادرات الجزائرية.
- تشير الدراسة أيضا أن معدلات النمو هي نتيجة تحسن أسعار النفط بالدرجة الأولى لذلك نقف عند الأسباب التي تعرقل نمو باقي القطاعات الأخرى و التي تتطلب دراسات و حلول جدية للنهوض بالاقتصاد الوطني و العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

4- أفاق الدراسة:

انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج وكذا التوصيات و الاقتراحات التي تصب في إطار معالجو النقائص و الاختلالات على مستوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص، و أنه و لتكملة موضوع الدراسة دراسة إصلاحات الاقتصادية المطبقة و الجاري تطبيقها تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الإنفاق العام التوسعية في شكل البرنامج الخماسي 2010-2014، وذلك قصد تفعيل اثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي خاصة ما تعلق الأمر منها بتطوير قوانين الاستثمار وآليات نظام و تمويل المؤسسات صغيرة و المتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

* المراجع باللغة العربية:

I- الكتب :

1. أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
2. إسماعيل عبد الرحمن، و حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة و النشر، ط1، عمان، سنة 1999.
3. أعاد حمود القيسي، **المالية العامة التشريع الضريبي**،دار الثقافة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
4. أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة– النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة–**، دار الهومة للنشر و التوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2010.
5. إياد عبد الفتاح نسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
6. حازم الببلاوي،**دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، مصر، 1998.
7. حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الإسكندرية، 2000.
8. حربي محمد عريقات، **التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)**، الطبعة الأولى ،دار البداية والنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص19.
9. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
10. خبابة عبد الله، **أساسيات في الاقتصاد و المالية العامة** ، مؤسسة الشباب الجامعة، إسكندرية، 2009.
11. رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية، الأردن، سنة 1998.
12. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة** ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بجامعتي الإسكندرية و بيروت العربية ، بدون سنة.
13. سالم محمد شوابكة، **المالية العامة و التشريعات الضريبية** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع،الجزائر، 2015.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة – مدخل للتحليل المعاصر–** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2008.

15. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة – النفقات العامة –الإرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي البغدادية، بيروت، 2008.

16. صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

17. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

18. طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

19. الطيب الداودي، **إستراتيجية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.

20. عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.

21. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

22. عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.

23. عبد المطلب عبد المجيد، **النظرية الاقتصادية – تحليل الجزئي وتحليل الكلي–**، دار الجامعية، مصر، 2006.

24. عثمان محمد نغيم، **التنمية المستدامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،2007.

25. علي خليل سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2000.

26. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الساحة المركزية – بن عكنون، الجزائر، 2005.

27. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الإسكندرية، 1988.

28. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، ، سنة 1986.

29. كمال حشيش، **الأصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984.

30. محمد احمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1986.

31. محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، **المالية العامة –النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر، 2003.

32. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة –النفقات العامة –الإيرادات العامة– الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

33. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية**، مطبعة سامي، مصر، 2003.

34. محمود حسين الوادي، و زكريا أحمد عزام، **المالية العامة و النظام المالي في الإسلام**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2000.

35. نواز عبد الرحمان الهيتي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، الطبعة الأولى ، دار المناهج، عمان، 2005.

36. وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**،، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، الاردن، 2009.

37. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

38. يلس شاوش بشير، **المالية العامة–المبادئ العامة و تطبيقها في القانون الجزائري–**، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007.

39. سمير محمد عبد العزيز، **المداخلة الحديثة في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988

II– الأطروحات و الرسائل الجامعية :

1. بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر(1980–2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادية، جامعة تلمسان 2011-2012.
2. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، **نقود و المالية**، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.
3. بوعزة محمد، **ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.
4. عمار زيتوني، **مصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر (1970–2004)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007.

5. عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2001/ 2010.

6. فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية،عمان ، 2008.

7. فارس رشيد البياتي، **التنمية في الوطن العربي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان، 2008.

8. كبداني سيد أحمد، **اثر النمو الاقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، تلمسان، 2014/2013.

9. موسى ولد الشيخ، **البنوة التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

10. نبيل بوفليح,دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر لفترة 2010، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 12، ديسمبر، 2012.

III- المجلات:

1. رضوان سليم، **دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد الثامن، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

2. صندوق النقد الدولي، **مجلة التمويل و التنمية**، مجلة العلوم الاقتصادية، سبتمبر، 2003.

IV- المؤتمرات و الملتقيات

1- صالح صالحي، **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 و برنامج دعم النمو الاقتصادي2009/2004 وبرنامج الاستثمارات العامة 2014/2010**، محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة سطيف.

2- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2004** نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم ،أبحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف ، 2013.

3- هواري عامر، قاسم حيزية، **مداخلة تحت عنوان السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها**، الجزائر، 2008.

hizagacem@yahoo.fr او ameur1982@gmmail.com

V- الوثائق الرسمية:(بيانات و ملفات)

1- بيان المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **انعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، 1998.

2- ملف برنامج الخماسي للتنمية 2014/2010، بيان مجلس الوزراء، المنعقد في 2010/05/24 عن الموقع:

http//www.ennaharonline.com/ar/national/62281-286-20102014.html

VI- المواقع الإلكترونية:

- www.Maktoobblog.com

- www.studyuae.com-

- www.aleqt.com/article 248198(05/07/2009